Arab Journal of Sciences & Research Publishing (AJSRP) • Vol 9, Issue 2 (2023) • P: 55 - 29
https://journals.ajsrp.com/index.php/ajsrp
ISSN: 2518-5780 (Online) • ISSN: 2518-5780 (Print)

The extent of the legitimacy of Arab peace treaties with the Zionist enemy entity in Islamic law and man-made legislation

Mr. Hameed Aadm Ali Qushaimh

Sana'a University | Yemen

Received: 07/03/2023

Revised: 18/03/2023

Accepted: 04/05/2023

Published: 30/06/2023

* Corresponding author: hmeedaadm@gmail.com

Citation: Qushaimh, H. A. (2023). The extent of the legitimacy of Arab peace treaties with the Zionist enemy entity in Islamic law and man-made legislation. *Arab Journal of Sciences & Research Publishing, 9(2),* 29 – 55. https://doi.org/10.26389/AJSRP.H070323

2023 © AISRP • Arab Institute of Sciences & Research Publishing (AISRP), Palestine, all rights reserved.

• Open Access

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license

Abstract: This research discusses the legitimacy of Arab peace treaties with the Zionist enemy entity in Islamic law and man-made legislation. As these treaties are a real challenge as they represent a breach of the wall of Arab unity, and the Palestinian people and their just cause in particular. What makes matters more complicated are the discrepancies in the positions of some jurists and scholars of Islamic law regarding the peace agreements with the Zionist enemy entity, which are evident through their fatwas. In this study, we will review fatwas and legal rulings issued by jurists and muftis affiliated with the ruling establishment, and others who do not belong to the ruling regime, with an indication of the terms of the treaty considered legally and legally, which are evident by comparing it with the precedent of Hudaybiyah, and the agreements and treaties concluded with the Zionist enemy entity in our present era, from which he extracts: 1- The impermissibility of adhering to the treaty of reconciliation with the Jews; Because it included conditions that are not sanctioned by Sharia or law. It included recognition of the aggressor, his usurpation of Muslim land and their sanctities, and his occupation of their land after forcibly expelling them from it by force of arms. 2- The sanctity of normalization with the Zionist enemy entity in all its forms and forms, as it cannot be measured against the precedent of Hudaybiyyah, nor any treaty concluded by the Messenger, may God bless him and grant him peace, earlier or later; Because he is a usurper of land that does not belong to him. Therefore, this study recommended the following: 1- Serious work to end these peace treaties that were concluded with the Zionist enemy entity, by issuing an internal law criminalizing reconciliation with the Zionist enemy, and then relying on that and directing the United Nations to veto these treaties, as well as documenting war crimes and genocide committed by the enemy. Zionist, against the defenseless Palestinian people, and relying on that to invalidate those treaties. 2- The need to pay attention to the issue of the Palestinian people, as a major issue, by activating the role of the League of Arab States and the Organization of the Islamic Conference to carry out their responsibilities towards the Palestinian people and their just cause.

Keywords: Arab peace treaties- the Zionist entity- their legitimacy.

مدى مشروعية معاهدات السلام العربية مع كيان العدو الصهيوني في الشريعة الإسلامية والتشريع الوضعي

أ. حميد آدم علي قشيمه

جامعة صنعاء | اليمن

المستخلص: يناقش هذا البحث مدى مشروعية معاهدات السلام العربية مع كيان العدو الصهيوني في الشريعة الإسلامية والتشريع الوضعي؛ إذ تعدو هذه المعاهدات تحديًا حقيقيًا لما تمثله من اختراق لجدار الوحدة العربية، والشعب الفلسطيني وقضيته العادلة على وجه الخصوص. ومما يزيد الأمر تعقيدًا تلك التباينات في مواقف بعض الفقهاء وعلماء الشريعة الإسلامية حيال اتفاقيات السلام مع كيان العدو الصهيوني، والتي تتجلى من خلال فتواهم.

وسوف نستعرض في هذا الدراسة فتاوى وأحكامًا شرعية صدرت عن فقهاء ومفتين تابعين لمؤسسة الحكم، وغيرهم ممن لا ينتمون إلى النظام الحاكم، مع بيان شروط المعاهدة المعتبرة شرعًا وقانونًا، والتي تتجلى من خلال مقارنتها بسابقة الحديبية، والاتفاقيات والمعاهدات التي أبرمت مع كيان العدو الصهيوني في عصرنا الحاضر، والتي يستخلص منها:

1- عدم جواز الالتزام بمعاهدة التصالح مع اليهود؛ لأنها تضمنت شروطًا لا يقرها الشرع ولا القانون؛ حيث تضمنت اعترافًا بالمعتدي، وباغتصابه لأرض المسلمين ومقدساتهم، واحتلاله لأرضهم بعد إخراجهم منها عنوة بقوة السلاح.

2- حرمة التطبيع مع كيان العدو الصهيوني بكافة صوره وأشكاله، إذ لا يمكن قياسه على سابقة الحديبية، ولا أي معاهدة أبرمها الرسولﷺ سابقًا أو لاحقًا؛ لأنه مغتصب لأرض ليست ملكه.

وعليه فقد أوصت هذه الدراسة بالآتي:

1- العمل الجاد على إنهاء هذه المعاهدات السلمية التي تم عقدها مع كيان العدو الصهيوني، وذلك من خلال استصدار قانون داخلي يجرم مصالحة العدو الصهيوني، ومن ثمَّ الارتكاز على ذلك والتوجيه إلى الأمم المتحدة لنقض تلك المعاهدات، وكذلك توثيق جرائم الحرب والإبادة الجماعية التي يرتكبها العدو الصهيوني، ضد الشعب الفلسطيني الأعزل، والاستناد على ذلك في إبطال تلك المعاهدات.

2- ضرورة الاهتمام بقضية الشعب الفلسطيني، كقضية رئيسية، وذلك من خلال تفعيل دور جامعة الدول العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي للقيام بمسؤولياتهما تجاه الشعب الفلسطيني، وقضيته العادلة.

الكلمات المفتاحية: معاهدات السلام العربية- الكيان الصهيوني – مشروعيتها.

مقدمة.

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا.

وبعد، ، ،

لقد أَبْرمت بعض الدول العربية معاهدات سلام، مع كيان العدو الصهيوني، وحصل فيها بعض الجدل، والتباينات، بين علماء الشريعة الإسلامية، بين محل ومحرم.

وقد رفعت دعوات للهدنة والتهدئة، مع كيان العدو الصهيوني، من أجل التوصل إلى سلام دائم بشروط معينة، وهو ما ترجمة القادة العرب "...في اجتماع وزراء الخارجية العرب الذي انعقد في بيروت، في 28آذار من عام 2002م، ضمن الدورة الرابعة عشر للجامعة العربية، على مبادرة السَّلام العربية التي عرفت في صيغتها السابقة باسم مبادرة السلام السعودية (Friedman, 2002) وتتضمن هذه المبادرة اقتراحًا بإنشاء علاقات طبيعية بين الدول العربية وإسرائيل، استعدادًا للإعلان عن انتهاء النزاع العربي – الإسرائيلي، مقابل انسحاب إسرائيل إلى حدود الرابع من حزيران 1967م، وإقامة دولة فلسطينية عاصمتها القدس الشرقية، والتوصل إلى حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين يُتفق عليه وفقًا للقرار رقم 194، الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1948م، والذي صادقت علية قمة جامعة الدول العربية مع تأكيدهم على قراراتهم السابقة المتعلقة بتمسكهم بالسَّلام العادل والشامل، كهدف وخيار استراتيجيين..."(www.arableagueonline.org)

والجدير بالذكر أنَّ هذا الخيار يتناقض تناقضًا ظاهريًا مع قواعد الشريعة الإسلامية التي تقضي بأنه ينبغي على المسلمين مواصلة العمل على توسيع رقعة الإسلام وانتشاره في أنحاء العالم عن طريق الجهاد بمفهومه الشامل، وأن التوقف عن القتال جائز ولكن لفترات زمنية قصيرة ومحدودة من أجل حشد القوة ومن ثم معاودة الجهاد.

والسؤال الذي يطرح نفسه كيف السبيل إذن إلى تفسير استعداد الدول العربية، التي يعتمد بعضها على الشريعة الإسلامية، كمصدر تشريع أساسي، للخروج عن هذه القاعدة الإسلامية والتوقيع على معاهدة سلام دائم مع كيان العدو الصهيوني، – معاهد تنطوي على الاعتراف بدولة يهودية تسيطر على جزء من الأراضي التي تعتبر، من وجهة نظرها دار إسلام؟ ثم كيف سيتعامل فقهاء الشريعة مع هذه القضية حين يرغبون في تسويغ دعمهم للخطوات السياسية التي تتخذها دولهم؟ وما هو واجب ودور الفقهاء الذين ينتمون إلى المعارضة الإسلامية في إقناع الحكَّام بالتراجع عن التطبيع، أو دعم القضية الفلسطينية كحد أدنى؟

وسوف نستعرض في هذه الدراسة تحت عنوان "مدى مشروعية معاهدات السَّلام العربية مع كيان العدو الصهيوني في الشريعة الإسلامية والتشريع الوضعي"، فتاوى وأحكامًا شرعية صدرت عن فقهاء ومفتين تابعين لمؤسسة الحكم، وغيرهم ممن لا ينتمون إلى النظام الحاكم، والتي يُفسر المفتون من خلالها موقف الشريعة الإسلامية من مواضيع الحرب والسلام، ومن الإمكانية الآنية والمستقبلية لإبرام معاهدة سلام بين الدول العربية، وكيان العدو الصهيوني، هذا وأسأل الله العلي القدير، التوفيق والسداد إنه ولي ذلك والقادر عليه.

مشكلة الدراسة.

تكمن مشكلة الدراسة في آثار تلك الاتفاقيات وخطورتها على القدس وفلسطين وعموم المسلمين، وأهمها الآتي:

1- توتر العلاقات بين الدول التي لها علاقة مباشرة مع كيان العدو الصهيوني، والرافضة لتلك المعاهدات، على المستوى الدولي والمؤسساتي، وقرارات جامعة الدول العربية.
2- خطورة هذه المعاهدات العربية السلمية التي عُقدت مع كيان العدو الصهيوني وآثارها الكارثية في حاضر الأمة ومستقبلها بشكل عام.

3- توسع رقعة التطبيع من قبل بعض الدول الخليجية مؤخرًا، وكذلك جمهورية السودان، والمملكة المغربية.
4- للارتباك والتباين الحاصل حول مدى مشروعية هذه المعاهدات السلمية مع كيان العدو الصهيوني، في الشريعة الإسلامية، والتشريع الوضعي.

أسئلة الدراسة:

تتحدد مشكلة الدراسة في التساؤلات الآتية:

1- ما مدى مشروعية معاهدات السَّلام العربية مع كيان العدو الصهيوني في الفقه الإسلامي والتشريع الوضع؟
2- ما مدى الالتزام بمعاهدات السَّلام العربية من قبل الدول الموقعة والمطبعة مع كيان العدو الصهيوني؟
3- ما أثر معاهدات السَّلام العربية على تطور العلاقات العربية الإسرائيلية بما يخدم مصالح الأخيرة ويحقق أهدافها؟
4- ما أثر معاهدات السَّلام العربية على العلاقات العربية العربية، والشعب الفلسطيني وقضية العادلة على وجه الخصوص؟

أهداف الدراسة:

1- بيان الجوانب والوسائل القانونية، ومدى إلزاميتها وتأثيرها على حق الفلسطينيين في إقامة دولة مستقلة عاصمتها القدس.
2- بيان مدى تأثير هذه المعاهدات على الدولة الفلسطينية في علاقتها مع الدول التي انتهجت سياسية التطبيع من جميع النواحي.
3- بيان بعض الآثار الكارثية التي خلفتها معاهدات السَّلام العربية مع كيان العدو الصهيوني.

أهمية الدراسة

تبرز أهمية هذه الدراسة من عدة جوانب ومن أهمها ما يلي:

- محاولة الباحث تقديم خلاصة، فيما يتعلق بمعاهدات السَّلام العربية مع كيان العدو الصهيوني، ومدى مشروعيتها في الشريعة الإسلامية، والتشريع الوضعي.
- قد تسهم في رفد الفقه السياسي الإسلامي، بدراسة متكاملة عن معاهدات السلام العربية مع كيان العدو الصهيوني.
- يتوقع الباحث أن يفيد توضيح القيمة القانونية لتلك المعاهدات ومدى الالتزام بها في القوانين الداخلية لتلك الدول فيما إذا كانت تسمو على مبادئ الشريعة الإسلامية أم العكس (بالنسبة للدول التي تقر الإسلام دين الدولة، أو تضع قوانين تحظر التطبيع)، لأن هذه المعاهدات مع كيان العدو الصهيوني سلامًا دائمًا؛ ما يعني التخلي عن الجهاد تمامًا، كما تعتبر اعترافًا بشرعية اليهود الغاصبين، وتنازلًا عن فلسطين وعن القدس الشريف.

حدود الدراسة:

- ستتناول هذه الدراسة " معاهدات السَّلام العربية مع كيان العدو الصهيوني" ومدى مشروعيتها في الشريعة الإسلامية والتشريع الوضعي.
- سيقتصر الباحث في هذه الدراسة على دراسة أهم معاهدات السَّلام العربية مع كيان العدو الصهيوني، وهي: معاهدة كامب ديفيد، ومعاهدة أسلو، ومعاهدة وادي عربة، ومدى مشروعيتها في الشريعة الإسلامية، والتشريع الوضعي.

الدراسات السابقة:

توجد عدد من الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع هذه الدراسة، ومن أهم هذه الدراسات ما يلي:

1- الحرب والسَّلام والعلاقات الدولية في الإسلام المعاصر- فتاوى في موضوع السَّلام مع إسرائيل، إسحاق رايتر، 2014م، وقد تطرق الكتاب للحرب والسَّلام بمفهوميهما التقليدي، والفقه الإسلامي الذي يربط بين الشريعة والعلاقات الدولية في الزمن المعاصر، والجدل والتباين في فتاوى العلماء حول معاهدتي كامب ديفيد وأسلو وهل بالإمكان قياسهما على سابقة الحديبية، ورأي حركة حماس، وحزب الله حول السّلام مع كيان العدو الصهيوني، وبعض المواضيع ذات الصلة، وهو كتاب رائع وجميل، استطرد فيه المؤلف كثيرًا؛ إلَّا أنَّه لم يتطرق إلى المعاهدات العربية السلمية مجتمعة، وهذا ما أطمح في دراسته في هذا البحث بإذن الله تعالى

2- اتفاق كامب ديفيد وأخطاره، عرض وثائقي، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ، ط1، بيروت، لبنان، 1978م، والكتاب يتألف من أربعة أقسام: جاء في القسم الأول: الحديث عن إطار السَّلام في الشرق الأوسط، بين مصر وإسرائيل، وفي القسم الثاني: تناول بالذكر الأطراف المشتركة، في القسمين الثالث والرابع: حيث ناقش المواقف العربية، والدولية، إلى غير ذلك، وهو كتاب عظيم الفائدة، إلَّا أنَّه لم يتطرق إلى المعاهدات العربية السلمية مجتمعة، ولم يدرسها من الناحية الشرعية، وهذا ما أود بيانه وتلخيصه في هذا البحث.

3- معاهدات السَّلام الأردنية عام 1994م، دراسة في دوافعها ومضامينها السياسية والاقتصادية، باسل محمد عبد الراشد، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية، الأردن، رسالة ماجستير، سنة 2018م، وملخص الأطروحة الوقوف على دوافع الأردن لتوقيع معاهدة السَّلام مع كيان العدو الصهيوني عام 1994م، والتصور الأردني لعملية السَّلام في الشرق الأوسط، وهو كتاب قيمٌ ومفيدً، إلَّا أنَّه لم يتطرق إلى المعاهدات العربية السلمية مجتمعة، ولم يدرسها من الناحية الشرعية كذلك، وهذا ما أرغب في بيانه وتمحيصه في هذا البحث.

وأخيرًا ننوه إلى أن موضوع " مدى مشروعية معاهدات السَّلام العربية مع كيان العدو الصهيوني في الشريعة الإسلامية، والتشريع الوضعي، موضوع هام، جدير بالبحث والدراسة، لأنَّه قديم متجدد.

منهجية الدراسة وهيكلتها.

منهج الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على الأسلوب الوصفي التحليلي المقارن القائم على:

أولًا: التحليل والاستنتاج، وذلك بجمع الآراء والفتاوى ومناقشتها وتحليلها

ثانيًا: الاستقصاء والوصف، وذلك بالرجوع إلى المصادر الشرعية الأصلية.

ثالثًا: المقارنة: وذلك من خلال مقارنة المعاهدات التي أبرمها النبي ﷺ، ومعاهدات السَّلام العربية مع كيان العدو الصهيوني اليوم.

هيكلة الدراسة.

فرضت طبيعة مشكلة الدراسة تقسيمها إلى مقدمة وأربعة مباحث وخاتمة، وعلى النحو الآتي:

- المقدمة: وتضمنت ما سبق.
- المبحث الأول: تعريف معاهدات السَّلام
  - المطلب الأول: تعريف المعاهدات لغة واصطلاحًا
  - المطلب الثاني: تعريف السَّلام لغة واصطلاحًا

- المبحث الثاني: معاهدات السَّلام العربية مع كيان العدو الصهيوني
  - المطلب الأول: أهم معاهدات السَّلام العربية مع كيان العدو الصهيوني
  - المطلب الثاني: آثار معاهدات السَّلام العربية مع كيان العدو الصهيوني
- المبحث الثالث: العالم الإسلامي وموقفه من معاهدات السَّلام مع كيان العدو الصهيوني
  - المطلب الأول: ردود أفعال الجانب الرسمي من معاهدات السَّلام مع كيان العدو الصهيوني
  - المطلب الثاني: ردود أفعال الجانب الشعبي من معاهدات السَّلام مع كيان العدو الصهيوني
  - المطلب الثالث: ردود أفعال بعض الجماعات الإسلامية والأحزاب السياسية من معاهدات السَّلام مع كيان العدو الصهيوني.
- المبحث الرابع: موقف الفقه الإسلامي والتشريع الوضعي من معاهدات السَّلام العربية مع كيان العدو الصهيوني
  - المطلب الأول: موقف الفقه الإسلامي من معاهدات السَّلام العربية مع كيان العدو الصهيوني
  - المطلب الثاني: التشريع الوضعي وموقفه من معاهدات السَّلام العربية مع كيان العدو الصهيوني
- الخاتمة: خلاصة بأهم النتائج، التوصيات والمقترحات.

المبحث الأول- تعريف معاهدات السَّلام

المطلب الأول: تعريف المعاهدات اللغة واصطلاحًا:

أولًا: المعاهدات لغة واصطلاحًا

أ- المعاهدات في اللغة:

المعاهدات: جمع، معاهدة، وهي العهد، والعين والهاء والدال أصل تدل على الاحتفاظ بالشيء وإحداث العهد به، يقال: عاهده على كذا، وعاهدت الرجل معاهدة، وأعهَدْتُهُ يعني أعطيته عهدًا، وبين فلان وفلان عهد، وأعهده: أعطاه عهدًا (الفراهيدي، 2003، 102/1)، (ابن فارس، 1979، 167/4).

قال صاحب لسان العرب: والمعاهدة والاعتهاد والتعاهد والتعهد بمعنى واحد وهو إحداثُ العهدِ بما عَهِدْتَه.ويقال: للمحافظ على العهد: متعهد (ابن منظور، د.ت، 313/3).

ب- المعاهدات في الاصطلاح:

عند النظر في تعريف معنى المعاهدات في اصطلاح الفقهاء نجد أنهم عبروا عنها بالهدنة والموادعة والمهادنة.

وقد عرفها الأحناف بأنها: الصلح على ترك القتال مدة بمال أو غير مال إذا رأى الإمام مصلحة في ذلك (السمرقندي، 1994، 397/3)، و(الموصلي، د.ت، 120/4).

وعرفها المالكية بأنها: عقد السِّلم مع الحربي غلى المسالمة مدة ليس هو فيها تحت حكم الإسلام (الحطاب، 1992، 360/3)، (ابن أبي القاسم، 1398هـ، 603/4)، (الخرشي، د.ت، 150/3)، (عليش، 1989، 228/3).

وعرفها الشافعية بأنها: مصالحة أهل الحرب على ترك القتال مدة معينة بعوض أو بغير عوض، سواء من يقر بدينه ومن لا يقر به (الرملي، 1984، 106/8).

وعرفها الحنابلة بأنها: عقد إمام أو نائبه على ترك القتال مع غير المسلمين مدة معلومة بقدر الحاجة (البهوتي، 2000، 111/3)، (الرحيباني، د.ت، 585/2).

المطلب الثاني: تعريف السَّلام

أولًا: تعريف السَّلام لغة واصطلاحًا:

أ- تعريف السَّلام في اللغة:

السَّلام لغة: مصدر، وهو اسم مشتق من الفعل سَلِم، ويأتي بمعنى الأمان، وهو تحية بلفظ"السَّلام عليكم" ويقال عند الخروج من الصلاة. (www.almaany.com/ar/dict/a).

قال ابن فارس "السين واللام والميم معظم بابه من الصحة والعافية ويكون فيه ما يشذّ، والشَّاذ عنه قليل فالسَّلامة: أن يَسلم الإنسان من العاهة والأذى قال أهل العلم: الله جل ثناؤه هو السَّلام، لسلامته مما يلحق المخلوقين من العيب والنقص والفناء"(ابن فارس، 1979، 90/3) وقال الراغب "السلم والسَّلامة العري من الآفات الظاهرة والباطنة ﴿ٱدۡخُلُوهَا بِسَلَٰمٍ ءَامِنِينَ ٤٦﴾ (الحجر: 46) أي بسلامة وكذا ﴿ قِيلَ يَٰنُوحُ ٱهۡبِطۡ بِسَلَٰمٖ مِّنَّا وَبَرَكَٰتٍ عَلَيۡكَ وَعَلَىٰٓ أُمَمٖ مِّمَّن مَّعَكَۚ وَأُمَمٞ سَنُمَتِّعُهُمۡ ثُمَّ يَمَسُّهُم مِّنَّا عَذَابٌ أَلِيمٞ ٤٨﴾ (هود: 48).

والسلامة الحقيقة ليست إلا في الجنة إذ فيها بقاء بلا فناء، وغنى بلا فقر، وعز بلا ذل، وصحة بلا سقم" (الاصفهاني، د.ت، 351/1).

ب- تعريف السَّلام اصطلاحًا:

هو تجرد النفس عن المحنة في الدارين (الجرجاني، 1405، 159)، ويستخدم مصطلح السَّلام كمعاكس ومناف للحرب والنزاعات الحاصل بين الشعوب المختلفة أو طبقات المجتمع المتباينة أو الدول المتنافسة، فكلمة سلام تعني بالأساس "غياب الحرب" لذلك من وجهة نظر الجيوش، فإنهم يخوضون الحروب لكسب السَّلام، أو يستخدمون القوة للحفاظ على السَّلام، وفي بعض النماذج العسكرية، يُنظر إلى السَّلام على أنه هدف نهائي أو مثالي وليس هدفًا يمكن التخلي عنه وتركه. (طه، 2020).

المبحث الثاني- معاهدات السَّلام العربية مع كيان العدو الصهيوني

لقد أبرمت بعض الدول العربية في القرن العشرين الماضي معاهدات سلام مع كيان العدو الصهيوني، ومازالت المعاهدات تتوالى، والتطبيع يتوسع، سرًا وجهرًا، وبمسميات وشعارات عدة [صفقة القرن – وأبراهام...الخ] وما تطبيع دولة الإمارات العربية ومملكة البحرين، وجمهورية السودان، والمملكة المغربية مؤخرًا إلاَّ خير شاهد ودليل على ذلك.

والسؤال الذي يطرح نفسه بغض النظر عن الدوافع والأسباب هو: ما هي أهم معاهدات السلام العربية مع كيان العدو الصهيوني؟

وما مدى الالتزام بها؟ وما أثر تلك المعاهدات على تطور العلاقات العربية الإسرائيلية بما يخدم مصالح الأخيرة ويحقق أهدافها؟

وهذا ما سوف نجيب عليه خلال هذا المبحث بمشيئة الله تعالى، وذلك من خلال مطلبين اثنين، وعلى النحو الآتي:

المطلب الأول: أهم معاهدات السَّلام العربية مع كيان العدو الصهيوني

المطلب الثاني: آثار معاهدات السَّلام العربية مع كيان العدو الصهيوني

المطلب الأول: أهم معاهدات السَّلام العربية مع كيان العدو الصهيوني

1- معاهدة كامب ديفيد:

هي اتفاقية السَّلام بين جمهورية مصر العربية وكيان العدو الصهيوني في منتجع كامب ديفيد بالولايات المتحدة الأمريكية، والتي وقعها من الجانب المصري الرئيس أنور السَّادات ومن الجانب الإسرائيلي رئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بيغن وذلك في 17سبتمبر 1978م، بعد 12 يومًا من المفاوضات السِّرية (فهمي، 2006، 408)، تم التوصل من خلالها إلى اتفاقيتين، مضمون أولهما: إطار عمل للسَّلام في الشرق الأوسط، بينما تضمنت الثانية: إطار لإبرام معاهدة السَّلام بين مصر وإسرائيل وبالفعل وقعت مصر وإسرائيل معاهدة السَّلام بينهما في مارس 1979م. (Wikipedia.com)

وقد تم التوقيع على الاتفاقيتين الإطارية في البيت الأبيض وشهدهما الرئيس الأمريكي جيمي كارتر، والجدير بالذكر أن اتفاق كامب ديفيد قد مثلت تحولًا تاريخيًا في مجرى الصراع العربي – الإسرائيلي فللمرة الأولى في تاريخ هذا الصراع، توقع دولة عربية اتفاقًا تعاقديًا مع كيان العدو الصهيوني، تعترف فيه بشرعية وجوده مع ما يترتب على ذلك من تنازلات والتزامات؛ حيث يعني ذلك التنازل عن عروبة فلسطين وعن الحق العربي التاريخي فيها، وقد جرى التسليم بحق إسرائيل في الوجود وفي الأمن (دون تعيين حدودها إلاَّ جنوبًا) ويعد هذا هو الاختراق الأول للقضية الفلسطينية والقضية العربية بشكل عام (Wikipedia.com)

مع العلم أن اتفاق كامب ديفيد لا يقتصر على هذه المعاني المبدئية، وخطورته لا تمس المصلحة العربية البعيدة المدى فحسب؛ بل إن مضمونه ونتائجه تلحق الأذى بالمصالح العربية الراهنة، وتجعل تحقيق البرنامج المرحلي العربي أصعب منالًا. فبخروج مصر ولو مأقتًا من حلبة الصراع زادت العقبات أمام الجهود الرامية إلى إرغام إسرائيل على الانسحاب من الأراضي التي احتلت خلال حرب حزيران (يونيو) 1967م، وعلى تأمين حقوق الشعب الفلسطيني الوطنية ونحن إذ نناقش هنا تأثير اتفاق كامب ديفيد في هذه الجهود والانتكاسة التي يمثلها بالقياس إليها، فإننا لا ينبغي الانجرار وراء منطق التسوية على أساس أنه المنطلق الراهن الأوحد في الصراع العربي الإسرائيلي، بل نعتقد أننا بإخضاع اتفاق كامب ديفيد للامتحان وفق مقاييس الحد الأدنى العربي، نكون من باب أولى قد لمسنا بعده عن المطالب العربية التاريخية. (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، د.ت، 2)

إن الخطورة الأولى لاتفاق كامب ديفيد بالنسبة إلى الشعب الفلسطيني ناجمة عن أن حاكمًا عربيًا وقع مع العدو الصهيوني والولايات المتحدة وثيقة تهدد حقوقه الوطنية، وتشكل عاملًا اضافيًا من عوامل الضغط السياسي عليه إذ ليست المشكلة هي الوثيقة بحد ذاتها فما أكثر الوثائق "والممارسات" الدولية والإسرائيلية التي أضرت بهذا الشعب في التاريخ المعاصر!

إن توافق دولة عربية كمصر لما لها من ثقل عربي وإقليمي على مشروع يخص الفلسطينيين دون استشارتهم ورضاهم، وأن تمنحه شرعية وتشارك في الضغط من أجل تطبيقه، يعد تطور جديد في المعاملة، لا بل انقلاب فيها.

[إن معاهدة كامب ديفيد تعتبر المسمار الأول في نعش القضية الفلسطينية والاختراق الأول في جدار الوحدة العربية، وذلك لأنها الدولة الأكبر عربيًا، والبوابة الرئيسية للقدس كما كان يعتبرها الفرنجة البيزنطيين قديمًا].

2- معاهدة أوسلو:

اتفاقية أو معاهدة أوسلو، والمعروفة رسميًا باسم إعلان المبادئ حول ترتيبات الحكم الذاتي الانتقالي وهي اتفاق سلام وقعته إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في مدينة واشنطن الأمريكية في 13 سبتمبر 1993م، وسميت معاهدة أوسلو نسبة إلى مدينة أوسلو النرويجية التي جرت فيها المحادثات السِّرية عام 1991م. (Wikipedia.com)

وقد وقَّع عن الجانب الفلسطيني محمود عباس أبو مازن وعن الجانب الإسرائيلي وزير الخارجية شمعون بيريز، وهي تعد أول اتفاقية رسمية مباشرة بين منظمة التحرير الفلسطينية، ممثلة بأمين سر اللجنة التنفيذية الرئيس ياسر عرفات، وإسرائيل ممثلة بوزير خارجيتها آنذاك شمعون بيريز، وقد جرت هذه المعاهدة برعاية أمريكية مباشرة حيث حضرها الرئيس الأمريكي السابق كلينتون. (Wikipedia.com)

وقد شكل إعلان المبادئ والرسائل المتبادلة نقطة فارقة في شكل العلاقة بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، التزم بموجبها الأطراف بالآتي:

التزمت منظمة التحرير الفلسطينية على لسان رئيسها ياسر عرفات بحق دولة إسرائيل في العيش في سلام وأمن والوصول إلى حل لكل القضايا الأساسية المتعلقة بالأوضاع الدائمة من خلال المفاوضات، وأن إعلان المبادئ هذا يبدأ حقبة خالية من العنف، وطبقًا لذلك فإن منظمة التحرير تدين استخدام الإرهاب وأعمال العنف الأخرى، وستقوم بتعديل بنود الميثاق الوطني للتماشي مع هذا التغيير، كما وسوف تأخذ على عاتقها إلزام كل عناصر أفراد منظمة التحرير بها ومنع انتهاك هذه الحالة وضبط المنتهكين. (Wikipedia.com)

وقررت حكومة إسرائيل على لسان رئيس وزرائها إسحاق رابين الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل للشعب الفلسطيني، وبدء المفاوضات معها.

كما وجه ياسر عرفات رسالة إلى رئيس الخارجية النرويجي آنذاك يوهان يورغن هولست يؤكد فيها أنه سيضمن بياناته العلنية موقفًا لمنظمة التحرير تدعو فيه الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى الاشتراك في الخطوات المؤدية إلى تطبيع الحياة ورفض العنف والإرهاب والمساهمة في السَّلام والاستقرار والمشاركة بفاعلية في إعادة البناء والتنمية الاقتصادية والتعاون.

وينص إعلان المبادئ على إقامة سلطة حكم ذاتي انتقالي فلسطينية "والتي أصبحت تعرف فيما بعد بالسلطة الوطنية الفلسطينية"، ومجلس تشريعي منتخب للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، لفترة انتقالية لا تتجاوز الخمس سنوات، للوصول إلى تسوية دائمة بناء على قراري الأمم المتحدة 242 و 338(Text: 1993 "Declaration of principles) بما لا يتعدى بداية السنة الثالثة من الفترة الانتقالية.

ونصت الاتفاقية، على أن هذه المفاوضات سوف تغطي القضايا المتبقية، بما فيها القدس، واللاجئون، والمستوطنات، الترتيبات الأمنية، الحدود، العلاقات والتعاون مع جيران آخرين.

تبع هذه الاتفاقيات المزيد من الاتفاقيات والمعاهدات والبروتوكولات مثل اتفاق غزة أريحا وبروتوكول باريس الاقتصادي الذي تم ضمهم إلى معاهدة تالية سميت بأوسلو 2 الموقعة في طابا عام 1995م. (Wikipedia.com)

[إن المتأمل في معاهدة أوسلو يجد أنها تمثل المسمار الأخير في نعش القضية الفلسطينية، وذلك لأنها أبرمت مع الراعي الشرعي للشعب الفلسطيني، منظمة التحرير الفلسطينية "فتح"، والتي كان ينبغي أن تكون هي الجدار الصلب الذي لا يُخترَق ولكن للأسف كانت هي أول من يُخترَق ويرفع الراية، بعد النظام المصري في 1979م، في معاهدة كامب ديفيد، وليس هذا فحسب! بل لأجل الوفاء بهذه المعاهدة تحولت السلطة الفلسطينية من خلال هذه الاتفاقية والحكم الذاتي إلى شرطي يأتمر بأمر الكيان الصهيوني، ويسهر على حمايته وأمنه، ضد شعبه وأمته، وصدق الشاعر حينما قال:

لا يلام الذئب في عدوانه *** إن يكُ الراعي عدوَّ الغنم].

3- معاهدة وادي عربة:

حملت الاتفاقية اسم المكان الذي تم توقيعها فيه: وادي عربة على الجدود الأردنية الإسرائيلية، وقد كان توقيعها في 26 أكتوبر 1994م، من قبل رئيس الوزراء الأردني عبد السَّلام المجالي، والإسرائيلي إسحاق رابين، وقد ظهر الملك حسين بن طلال وهو يصافح الرئيس الإسرائيلي عايزر وايزمان تحت إشراف الرئيس الأمريكي بيل كلنتون.

وقد تضمنت المعاهدة من ديباجة و (30) مادة وخمسة ملاحق ناقشت في مجملها العديد من القضايا، وفي الديباجة تمثلت الثوابت الأردنية في تحقيق هذه المعاهدة للسَّلام العادل والدائم والشامل في الشرق الأوسط مبني على قراري مجلس الأمن (242، 338) بالإضافة إلى تعزيز السَّلام على أسس الحرية والمساواة والعدالة واحترام حقوق الإنسان..." (عبد الراشد، 2018، 38).

وقد جاء في المعاهدة إن الدولتين يؤكدان إيمانهما بأهداف ومبادئ الأمم المتحدة، وتعترفان بحقهما في العيش بسلام بينهما ومع الدول كافة، ويرغبان في تنمية علاقات صداقة وتعاون بينهما وفقًا لمبادئ القانون الدولي، وضمان أمن دائم لدولتيهما وفيما يلي أهم أهداف اتفاقية السلام الأردنية الإسرائيلية. (عبد الراشد، 2018، 38).

- إقامة سلام برغبة الطرفين يهدف إلى حسم النزاع بينهما، بدلًا عن حالة الحرب التي نشأت واستمرت بينهما منذ إعلان قيام دولة إسرائيل عام 1948م.
- حسمت معاهدة السَّلام الأردنية الإسرائيلية النزاع بين الطرفين، وتقرر إقامة السَّلام بينهما مشتملًا على مقتضياته الطبيعية من إنشاء العلاقات الدبلوماسية والتبادل الثقافي والعلمي، والعمل على تحقيق التفاهم المتبادل وعلاقات حسن الجوار وإلغاء التشريعات التي لا تنسجم مع حالة السَّلام. (شهاب، 1995، 3).

وقد هدفت المعاهدة إلى تعيين المسائل الإقليمية والحدود الدولية بين كل من الأردن وإسرائيل، بالإضافة إلى توضيح المبادئ العامة التي تحكم العلاقات بين الطرفين، وكذلك التبادل الثقافي والعلمي في كافة الحقول. (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1994، 183)

[إن القارئ لأحداث، وبنود هذه المعاهدة "معاهدة وادي عربة"، يجد أنَّها تأتي استكمالًا وتوطيدًا لاحتلال فلسطين، والقدس الشريف، مع العلم أن هناك اتفاقيات ومعاهدات سرية خطيرة أخرى، غير معلنة مع بعض الأنظمة العربية تدل عليها المواقف والأفعال، وتستشف من خطابات وتصريحات بعض زعماء العرب، في بعض المناسبات والأحداث المتلاحقة، وما تطبيع دولة الإمارات العربية، ومملكة البحرين، وجمهورية السودان والمملكة المغربية مؤخرًا؛ إلا خير شاهد ودليل على ذلك، والله المستعان].

المطلب الثاني: آثار معاهدات السَّلام العربية مع كيان العدو الصهيوني

إن لمعاهدات السَّلام العربية مع كيان العدو الصهيوني آثار عدة، منها: آثارها على تطور العلاقات بين الدول العربية المطبعة والكيان الصهيوني، ثانيًا: آثارها على العلاقات العربية العربية والقضية الفلسطينية على وجه الخصوص، وسوف نناقش تلك الآثار في هذا لمطلب، وذلك من خلال فرعين اثنين، وعلى النحو الآتي:

الفرع الأول: آثارها على تطور العلاقات بين الدول العربية المطبعة والكيان الصهيوني

انهت هذه المعاهدات حالة الحرب والعداء بين الدول المطبعة وكيان العدو الصهيوني، وعملت على إحلال السَّلام، وتكريس الاعتراف المتبادل بينهما، وتشجيع التعاون الدولي والإقليمي الاقتصادي بشقيه الصناعي والتجاري؛ بل والتعاون الأمني والاستخباري، وذلك على حساب الشعب الفلسطيني، والقدس الشريف، وفيما يلي سوف نوجز آثار كل معاهدة على حدة، وذلك على النحو الآتي:

1- آثار معاهدة كامب ديفيد:

لقد كان لمعاهدات كامب ديفيد آثار إيجابية على كيان العدو الصهيوني، على حساب الأمتين العربية والإسلامية والشعب الفلسطيني واقضيته العادلة على وجه الخصوص؛ حيث خرجت مصر بهذه المعاهدة من دائرة الصراع مع كيان العدو الصهيوني بمعاهدة "كامب ديفيد"، وأصبحت مصر منذ دخول المعاهدة حيز التنفيذ شريكًا استراتيجيًا هامًا للكيان الصهيوني، وقد ذكر ذلك بنيامين بن إليعازر، وزير الدفاع للكيان الصهيوني الأسبق المعروف بعلاقته الوثيقة مع المسؤولين المصريين، حيث قال إنَّ مصرًا ليست أقرب صديق لنا في المنطقة فحسب، وأن التعاون بيننا يتجاوز الاستراتيجي. (Kershner، 2011)

2- آثار معاهدة أوسلو:

من آثار وسلبيات معاهدة أسلو: (عصفور، 1993)

- الاعتراف بحق إسرائيل على 78% (من أرض فلسطين)، وهي التي احتلتها 1948م.

- الاتفاق لم يوضح وضع القدس.
- الاتفاق لم يوضح وضع اللاجئين وحق العودة.
- الاتفاق لم يوضح وضع المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية وغزة.
- الاتفاق لم يتضمن تشكيل دولة فلسطينية ولم يضمن للفلسطينيين ممارسة حريتهم بالشكل الطبيعي.

3- آثار اتفاقية وادي عربة:

- "... انهت معاهدة السَّلام الأردنية – الإسرائيلية حالة الحرب والعداء بين الدولتين وعملت على احلال السَّلام، وتكريس الاعتراف المتبادل بينهما، وتشجيع التعاون الدولي والإقليمي الاقتصادي بشقيه الصناعي والتجاري، ... وأقامت الحكومة الأردنية بتغيير المناهج الدراسية بما يتناسب مع مواد المعاهدة لتنفيذ التطبيع وتحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي على أساس شرق أوسطي وليس على أساس عربي،
- "... قيام السلطات الأردنية بتبادل المعلومات مع الكيان الصهيوني لإحباط عمليات المقاومة ضد المحتل الإسرائيلي، وحماية حدود الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية". (غازي، 2012، 76)
- "... أعلنت الحكومة أنها لن تسمح لأي مظهر من مظاهر الرفض للمعاهدة بالتعبير عن نفسه سواء في صورة سلمية أو في صورة عنيفة، ولذا أشارت الصحف إلى أن "سقوط الديمقراطية... أولى نتائج معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية". (مجلة الدراسات الفلسطينية، 1994، 100)

الفرع الثاني: آثارها على العلاقات العربية العربية والقضية الفلسطينية على وجه الخصوص

مخاطر التطبيع:

إن للمعاهدات والتطبيع مع كيان العدو الصهيوني مخاطر جمَّة إذ لا تقتصر مخاطره على القضية الفلسطينية وأرض فلسطين فحسب، بل إنها تمتد إلى ما هو أبعد وأشمل من ذلك، فالأمة الإسلامية هي المستهدف الرئيسي، من خلال إضعاف الاهتمام بالقضايا التي تهم المسلمين وبالثوابت الإسلامية وتفكيك هوية الأمة الإسلامية. فبعد أن كان التعامل وإنشاء علاقات مع إسرائيل يعد خيانة للفكر الإسلامي وللأمة الإسلامية والعربية، أصبحت الدول الإسلامية والعربية تهرول لإنشاء علاقات مع إسرائيل، وبالتالي تشتت الإسلام والمسلمين، ونشوء جيل متخبط الفكر والمبادئ، غير متمسك بقيمه، يرى أن إسرائيل والدول الغربية نموذج للدول الناجحة المتقدمة، بغض النظر عن النهج والأسلوب المتبع، فجيل مسلم عربي لا يعرف عدوه من صديقه، أخطر على الأمة الإسلامية والعربية من التطبيع نفسه.

إذ يعد التطبيع العربي الإسرائيلي تغيرًا استراتيجيًا هامًا وخطيرًا في المنطقة العربية، ويعتبر نقطة قوة وإنجاز كبير لصالح إسرائيل، في المقابل فإن التطبيع العربي قد أضعف موقف القضية الفلسطينية وسط تخلي أكثر الدول العربية تأثيرًا في المنطقة عن دعمها لفلسطين، وانتقال دعمها لصالح إسرائيل، مما جعل الدول العربية المطبعة على المحك، وأضعف العلاقة العربية العربية، ومن أهم تداعيات التطبيع العربي على القضية الفلسطينية مستقبلًا، هو تراجع مكانة السلطة الفلسطينية وتعجيل انهيارها، ممَّا يؤدي إلى حدوث توتر في الشارع الفلسطيني، خاصة في ظل الانقسام السياسي الداخلي الذي يعاني منه الفلسطينيون منذ عام2007م، والذي كان له دورًا كبيرًا في نجاح التطبيع في ظل تراجع وتخبط الموقف الفلسطيني في المنطقة العربية. وللأسف إن لم ينته المطبعون ويرجعوا إلى دينهم وهويتهم الإيمانية فإن التطبيع سيكون له دورًا في إنجاح صفقة القرن، والمخطط الإسرائيلي لضم مناطق من الضفة الغربية إلى إسرائيل وتوسيع المستوطنات الإسرائيلية. (الطناني، 2021).

المبحث الثالث- العالم الإسلامي وموقفه من معاهدات السَّلام مع كيان العدو الصهيوني

لقد كان للعالم العربي والإسلامي ردود أفعال غاضبة ورافضة لما أقدمت عليه بعض الأنظمة العربية من معاهدات سلام مع كيان العدو الصهيوني، وفيما يلي سوف نتناول هذه المواقف، وردود الأفعال، ومدى تأثيرها على الرأي العربي والإسلامي، وأثرها على الدول ذاتها، وقد قسمت هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب وذلك على النحو الآتي:

المطلب الأول: ردود أفعال الجانب الرسمي من معاهدات السَّلام مع كيان العدو الصهيوني

المطلب الثاني: ردود أفعال الجانب الشعبي من معاهدات السَّلام مع كيان العدو الصهيوني

المطلب الثالث: ردود أفعال بعض الجماعات الإسلامية والأحزاب السياسية من معاهدات السَّلام مع كيان العدو الصهيوني.

المطلب الأول: ردود أفعال الجانب الرسمي من معاهدات السَّلام مع كيان العدو الصهيوني

على الصعيد الرسمي عقدت الدول العربية مؤتمر قمة ببغداد رفضت فيه كل ما صدر في معاهدة كامب ديفيد، وبناء على ذلك قرروا نقل مقر الجامعة العربية من القاهرة إلى تونس، وتعليق عضوية مصر، ثم قطع العلاقات بعد توقيع معاهدة السَّلام المصرية الإسرائيلية في 26 آذار1979م، وشملت المقاطعة بين الدول العربية ومصر تعليق الرحلات الجوية، ومقاطعة المنتجات المصرية، وعدم التعامل مع الأفراد، وأصدرت الجامعة العربية آنذاك قرارًا باعتبار تونس المقر الرسمي للجامعة العربية وتعيين الشاذلي القليبي، أمينًا عامًا للجامعة الذي ظل يشغل المنصب حتى عام 1990م، وفي آذار عام 1990، عاد المقر إلى القاهرة بعقد مؤتمر الدار البيضاء الطارئ، وأصبح عصمت عبد المجيد أمينًا عامًا لجامعة الدول العربية، وسط تطورات إقليمية وعربية ودولية بارزة، وفي القمة تم استكمال عودة مصر إلى العالم العربي وعودة مقر جامعة الدول العربية إلى القاهرة، وبذلك انتهت عمليا قرارات قمة بغداد 1978م. (www.lebanon24.com)

واستنادًا إلى مقال نشر في جريدة القدس العربي فإن العرب لم يكونوا الوحيدين المقتنعين بأن الاتفاقية كانت وحسب التعبير السائد آنذاك تفريط في منجزات النصر العسكري العربي في حرب أكتوبر وتركيز السَّادات على استرجاع سيناء على حساب القضية الفلسطينية.

فقد تلقى السَّادات انتقادات من الاتحاد السوفيتي ودول عدم الانحياز وبعض الدول الأوروبية، ففرانسوا بونسيه سكرتير عام الرئاسة الفرنسية في عهد الرئيس جيسكار ديستان قال لبطرس بطرس غالي في قصر الإليزيه ناصحًا قبل توقيع مصر اتفاقية السَّلام مع إسرائيل "إذا لم تتمكن من الوصول إلى اتفاق بشأن الفلسطينيين قبل توقيع المعاهدة فكن على ثقة من أنك لن تحصل لهم على شيء فيما بعد من الإسرائيليين" وحسب المصدر فإن الفاتيكان كان على اعتقاد بأن السَّادات ركز بالكامل أهداف مصر وأهمل القضايا العربية الجوهرية الأخرى (http://ar.m.wikipediacom)

[وإنَّ المتأمل لما قامت به الجامعة العربية من مواقف وقرارات، إبان توقيع السَّادات، الرئيس المصري، على معاهدة كامب ديفيد مع كيان العدو الصهيوني، يجد أولًا: أن العرب بإمكانهم فعل الكثير لو اتحدوا وأخلصوا وصدقوا. ثانيًا: يتضح أنه قد تم التآمر على جامعة الدول العربية، لوأدها ومصادرة قرارها، وهذا ما هو حاصل اليوم؛ إذ لا تملك جامعة الدول العربية اليوم، وفي أحسن أحوالها؛ إلاَّ الشجب والتنديد، لا غير].

المطلب الثاني: ردود أفعال الجانب الشعبي من معاهدات السَّلام مع كيان العدو الصهيوني

لقد ظهرت ردود أفعال غاضبة ورافضة لمعاهدات السَّلام مع كيان العدو الصهيوني؛ من قبل الشارع العربي والإسلامي، وكان أشدها عقب توقيع السَّادات الرئيس المصري معاهدة ""كامب ديفيد" مع رئيس الوزراء الإسرائيلي، مناحيم بيغن؛ وغيرها من المعاهدات، حيث كانت تخرج المظاهرات المنددة، وتلقى الخطب المؤثرة، وتقام الندوات

والأمسيات الرافضة والغاضبة لمعاهدات السَّلام مع كيان العدو الصهيوني، مع العلم أنه لم تقتصر الاحتجاجات على الشعوب العربية والإسلامية فحسب؛ بل تجاوزتها إلى أوروبا وروسيا وغيرها، وسوف نقتصر هنا على ذكر ردة فعل الشعوب التي طبعت أنظمتها مع كيان العدو الصهيوني، وذلك على النحو الآتي:

مصر:

لقد ظهرت ردود أفعال قوية، من القوى المصرية إزاء توقيع الرئيس محمد أنور السَّادات معاهدة كامب ديفيد مع كيان العدو الصهيوني، وذلك لأنها المعاهدة الأولى، وتعتبر خطوة جريئة وصادمة، ثم لما يحمله مصر من ثقل عربي ودور محوري في العالم العربي والإسلامي.

لقد أثارت اتفاقيات كامب ديفيد ردود فعل معارضة في مصر ومعظم الدول العربية، ففي مصر استقال وزير الخارجية محمد إبراهيم كامل لمعارضته الاتفاقية والتي سماها مذبحة التنازلات، حيث كتب مقالًا كاملًا في كتابه "السَّلام الضائع في اتفاقيات كامب ديفيد"، المنشور في بداية الثمانينات، حيث بين أن ما قبل به السَّادات بعيد جدًا عن السَّلام العادل.

وانتقد كل اتفاقيات كامب ديفيد لكونها لم تشر بصراحة إلى انسحاب الاحتلال من قطاع غزة والضفة الغربية ولعدم تضمينها حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره (https://pflp-lb.org/news)

فلسطين:

الردود الفلسطينية كانت منقسمة أيضًا ففتح التي مثلت الفلسطينيين في المفاوضات قبلت بإعلان المبادئ بينما اعترض عليها كل من حركة حماس والجهاد الإسلامي والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، وجبهة التحرير الفلسطينية (المنظمات المعارضة)، لأن أنظمتهم الداخلية ترفض الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود في فلسطين.

حركة حماس:

اعتبرت حركة حماس اتفاق أوسلو اتفاقًا باطلًا ووصفته بالمشؤوم كونه أعطى الاحتلال الحق في اغتصاب 78% من أرض فلسطين التاريخية، وقالت الحركة إنَّ ما بنيَ على باطل فهو باطل وشعبنا الفلسطيني لن يلتزم بما التزمت به المنظمة، ولن تعترف، ولن يعترف بأي نتائج تنتقص ذرة واحده من تراب فلسطين أو مقدساتها. (ar.wikipedia.org)

الأردن:

لقد خرجت بالمملكة الأردنية مظاهرة حاشدة، وذلك عقب معاهدة وادي عربة، مطالبين بإلغاء هذه المعاهدة مع كيان العدو الصهيوني، ردًا على 'انتهاكاتها' ضد الفلسطينيين والمسجد الأقصى المبارك.

وهتف المتظاهرون بالقول إنه 'لا سفارة صهيونية على أرض أردنية'، و'بالسكين والشبرية اطعن ابن اليهودية.

وأحرق البعض علم إسرائيل خلال التظاهرة، فيما رفعت لافتات كتب على بعضها 'إلغاء معاهدة وادي عربة هو الرد"، "والأرض لنا والقدس لنا والله معنا".

وشهدت كل من الزرقاء والمفرق شمال وشرق عمّان، وجرش والبقعة شمال غرب العاصمة، وإربد شمالًا والعقبة جنوبًا تظاهرات مماثلة. (www.arab48.com)

"... غير أن الحكومة أعلنت أنها لن تسمح لأي مظهر من مظاهر الرفض للمعاهدة بالتعبير عن نفسه سواء في صورة سلمية أو في صورة عنيفة.."، ولذا أشارت الصحف إلى أن "سقوط الديمقراطية... أولى نتائج معاهدة السَّلام الأردنية الإسرائيلية". (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1994، 100)

المغرب:

عبر آلاف المحتجين في المغرب عن دعمهم للشعب الفلسطيني، ورفضهم تطبيع بلادهم مع كيان العدو الصهيوني، وذلك في الذكرى الثانية لتوقيع الاتفاق بين الرباط وتل أبيب.

وشهدت مدن مغربية عدة مظاهرات منددة بالتطبيع دعت إليها الجبهة المغربية لدعم فلسطين وضد التطبيع، والتي تضم نحو 14 منظمة سياسية وحقوقية مختلفة.

وفي التظاهرة أمام مقر البرلمان، رددوا هتافات ضد التطبيع، ورفعوا الأعلام الفلسطينية، وشعارات متضامنة وأخرى مناوئة للتطبيع.

وقالت الجبهة في بيان لها، إن المتظاهرين الرافضين للتطبيع عبروا عن "دعمهم للمقاومة الفلسطينية، كما أنهم أدانوا هرولة النظام للارتماء في أحضان العدو بدعوى مقايضة القضية الفلسطينية مع قضايانا الوطنية".

وتضم الجبهة عددًا من الجمعيات والنقابات والأحزاب والهيئات المهنية، التي تسعى للتعريف بالقضية الفلسطينية، عبر تنظيم ملتقيات وندوات وأشكال احتجاجية، فضلًا عن تعريفها بمخاطر التطبيع.

والمغرب ضمن أربع دول عربية هي: "الإمارات والبحرين والسودان"، طبعت علاقاتها مع الاحتلال الإسرائيلي في العام 2020م، برعاية أمريكية. (www.egyptwindow.net).

المطلب الثالث: ردود أفعال بعض الجماعات الإسلامية والأحزاب السياسية من معاهدات السَّلام مع كيان العدو الصهيوني

أولًا: حركة حماس

1- وجهة نظر حركة حماس من السَّلام مع كيان العدو الصهيوني

في كانون الثاني من عام 2006م، انتخب الشعب الفلسطيني حركة حماس وبهذا تحولت حركة حماس إلى حقيقة واقعة في المشهد السياسي الفلسطيني لا يمكن تجاهلها في السيناريوهات المستقبلية بالنسبة للعلاقات بين إسرائيل والفلسطينيين وقد تعاظم شأن حركة حماس كإطار سياسي في شهر حزيران عام 2007م، عندما فرضت نفوذها على قطاع غزة، بالقوة، بعد الخلاف الذي دب بينها وبين حركة فتح وقد انعكس ذلك الخلاف بين الحركتين حول استراتيجية التعامل مع إسرائيل، فحركة فتح برئاسة الرئيس محمود عباس (أبو مازن) تسعى إلى التوصل إلى معاهدة دائمة مع دولة إسرائيل على أساس الخطوط العريضة التي وضعتها الجامعة العربية منذ آذار عام 2002م، والتي صودق عليها في آذار 2007م، ثم في آذار 2008م، بينما تدير حركة حماس مقاومة عنيفة ضد إسرائيل، ولكنها كانت في نفس الوقت على استعداد لعقد هدنة (فقط) مع إسرائيل ضمن معايير الهدنة وفي إطارها، ومن دون الاعتراف بإسرائيل بشكل رسمي.

وفي أعقاب صعود حماس إلى سدة الحكم في السلطة الفلسطينية، كرر قادة الدول العربية التزامهم بمبادرة السَّلام العربية التي أطلقت في قمة الجامعة العربية في الخرطوم في شهر آذار عام 2006م، وعلى إثرها قامت دول عربية...، بالضغط على حركة حماس للاعتراف بالمبادرة، وفي شهر شباط من عام 2007م، وقع اتفاق مكة بين رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس وبين رئيس الحكومة الفلسطينية من حركة حماس إسماعيل هنية ورئيس المكتب السياسي لـ"حماس: خالد مشعل، نص الاتفاق على أن تأخذ حركة حماس على عاتقها مضامين مبادرة السلام العربية (عيتاني، 2007، 22)، وذلك مع الاستمرار بتصريحات قادتها بشأن عدم الاعتراف بإسرائيل.

علمًا أن كتاب التعيين الذي قدمه الرئيس أبو مازن لإسماعيل هنية حين عينه رئيسًا للحكومة أن يشكل حكومة تحترم (من بين ما تحتر) قرارات مؤتمرات القمم العربية (عيتاني، 2007، 22)، وربما كانت موافقة حركة حماس على هذه الصيغة تعود إلى الضغوطات السياسية من جانب المملكة العربية السعودية، وكذلك إلى تقدير

حركة حماس بأن إسرائيل لن توافق على مبادئ المبادرة العربية مما سيبقي هذه المسألة محصورة في الإطار النظري فحسب.

في شهر كانون الثاني من عام 2004م، عرض الدكتور عبد العزيز الرنتيسي، أحد أبرز قيادات حماس [الذي اغتاله جيش الدفاع الإسرائيلي في شهر نيسان من السنة نفسها]، هدنة مع إسرائيل لمدة عشر سنوات، شريطة أن تنسحب إسرائيل انسحابً تامًا من المناطق الفلسطينية. (www.haaretz.com)

بعد فوزهم في الانتخابات عام 2006م، صرح قادة حماس أنهم معارضون أي تسوية أو اتفاقية سلام مع إسرائيل ولكن بمرور الوقت بدأت تُسمع أصوات أخرى نظرت بالإيجاب إلى هدنة طويلة الأمد تقوم على أساس الانسحاب الإسرائيلي إلى خطوط العام 1967م، ففي الخطاب الذي ألقاه رئيس الحكومة الفلسطيني، إسماعيل هنية في تاريخ 2006/12/19م، صرح أن حماس مستعدة لعقد هدنة مع إسرائيل مقابل إقامة دولة فلسطينية، ودعا إلى إقامة دولة فلسطينية في إطار حدود العام 1967م، موضحًا أنه إذا قامت الدولة الفلسطينية حقًا في إطار هذه الحدود فسيكون على استعداد لعقد هدنة تطول مدتها حتى 20 سنة. (news.msn.co.il)

وأوضح الدكتور أحمد يوسف، المستشار السياسي لرئيس الحكومة الفلسطينية آنذاك، إسماعيل هنية، خلال مؤتمر صحفي له، أنَّ الحديث يدور عن اقتراح أوروبي خالص، عرض على حماس، ولكن مؤسسات الحركة لم تبحثه وقال: "منذ حصلت حماس" على الحكم كانت مستعدة للحوار مع المجتمع الدولي وقد عقدت عدة لقاءات مع الأوروبيين على مستويات مختلفة من أجل اقتراح هدنة وموقف سياسي..." وبموجب تصريح الدكتور أحمد يوسف، فإنَّ الهدنة عرض قديم جديد حيث عرضها مؤسس الحركة نفسها الشيخ أحمد ياسين منذ عام 1988م، بشروطها وضوابطها.

[إنَّ المتابع لمجريات الأحداث يجد أنَّ حركة حماس قد خاضت عدة حوارات ومفوضات مع كيان العدو الصهيوني، وذلك خلال وبعد الحروب الأربعة التي شنت عليها ظلمًا وعدوانًا من قبل كيان العدو الصهيوني سواء في الحرب الأولى (2009)، أو في الحرب الثانية (2012)، أو في الحرب الثالثة (2014)، أو في الحرب الرابعة (2021)، حيث كانت كلها تنتهي بمفاوضات وصلح بين الطرفين وهذا يدل على أن حركة حماس تؤمن بالمفاوضات، وتقبل بالصلح، ولكن المفاوضات الحقيقية، والمعاهدات المعتبرة القائمة على شروط وضوابط الشريعة الإسلامية، والشرعية الدولية المتمثلة في الأمم المتحدة والتي قد صدر عنها عدة قرارات لصالح القضية الفلسطينية].

2- حركة حماس ودورها في دعم القضية الفلسطينية:

من خلال الاستعراض والتتبع لدور حركة المقاومة الإسلامية حماس طوال الفترة منذ نشأتها في عام 1987م، ومرورًا بمعاهدة أسلو ومعاهدة وادي عربة، وما تخللها من ثورات ومسيرات، وصولًا إلى ثورات الربيع العربي 2011م، يتضح الدور الذي لعبته حركة حماس كأحد أبرز حركات المقاومة الفلسطينية، حيث كان لها الدور الكبير والمؤثر في حركات المقاومة الفلسطينية ويتضح ذلك من خلال الدور الذي لعبته في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية فقد لعبت حركة حماس الدور المقاوم رغم وجودها في السلطة والذي وجدت فيه الحركة صعوبة بالغة إلاَّ أنها تغلبت على مثل هذا الازدواج حيث عملت على خدمة القضية الفلسطينية منذ نشأتها ومرورًا بوصولها السلطة في عام 2006م.

وعلى الرغم من التغيرات العربية التي حدثت في 2011م والتي أثرت على علاقات حركة حماس ودورها المقاوم، إلاَّ أنها حققت الكثير من النجاحات نوجزها في الآتي: (عردوم، 2017)

1- استطاعت أن تتجاوز الأزمة التي حلت بها عن طريق الاستفادة من نتائج الربيع العربي حيث أن الاحتلال الإسرائيلي ومن خلال عدوانه في 2012م و2014م كان يتوقع أن حماس قد ضعفت وانه من السهل القضاء عليها بعد تعقد علاقاتها ببعض الدول والحصار الذي فرض عليها.

2- ساهمت حركة حماس في حفظ الأمن والاستقرار الداخلي في قطاع غزة رغم المصاعب التي اعترضها والتي تمثلت في الحصار السياسي والاقتصادي وانعكاسات الانقسام الفلسطيني.

3- كان لحركة حماس دور في حماية وحفظ الجبهة الداخلية من خلال التعاون والعلاقات الجيدة مع جميع فصائل المقاومة ومن خلال التقارب وانجاز اتفاق المصالحة الوطنية بينها وبين حركة فتح والذي لم يكتب له النجاح.

4- كان لها دور في اختراق الحصار السياسي المفروض على قطاع غزة من خلال فتحها لقنوات دبلوماسية مع أطراف دولية وإقليمية، أيضا كان لها الدور الكبير في الإفراج عن الكثير من المعتقلين الفلسطينيين من سجون الاحتلال وخير مثال صفقة وفاء الأحرار.

5- لا يمكن إغفال الدور العسكري الذي لعبته حركة حماس في جميع الحروب التي قادتها إسرائيل ضد قطاع غزة منذ 2011م إلى اليوم ويتضح ذلك الدور من خلال الآتي:

أ- القدرات القتالية والصاروخية لحركة حماس والتي ردعت الصهاينة وأسقطت استراتيجيات الجيش الذي لا يقهر ويتضح ذلك من خلال قدرات وأعمال كتائب القسام الجناح العسكري لحركة حماس.

ب- الدور الذي لعبته استراتيجية الإنفاق والتي أرعبت الاحتلال الصهيوني وكبدته الكثير من الخسائر في جميع المستويات.

ثانيًا: موقف حزب الله في إمكانية الصلح مع كيان العدو الصهيوني:

لقد عبر عن موقف حزب الله في مناسبات عديدة أحد كبار رجال الدين في إيران وهو آية الله محمد حسن فضل الله، وهو رجل شيعي من مواليد العراق له مساهمات كبيرة جدًا في مجالات الشريعة وله موقع إلكتروني خاص: (www.bayanat.org.lb)

ومن هذه التصريحات جوابه عن سؤال سائل، ونص السؤال ما يلي:

بسم الله الرحمن الرحيم

سماحة الشيخ:

ما هي ضوابط وضع المعاهدات مع اليهود؟

بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وبعد:

عندما يكون اليهود محتلين لبلد إسلامي فإنه لا شرعية لأية معاهدة تعترف بشرعية وجودهم السياسي في هذا البلد الإسلامي كما هو الحال في سيطرة اليهود على فلسطين وإخراج أهلها منها ليأتي شعب آخر ليحل محلهم، ولكن إذا خرج اليهود من فلسطين وبقي اليهود الذين كانوا منذ عشرات أو مئات السنين تمامًا كما المسيحيون أو كما المسلمون الذين يمثلون الأكثرية، فإن بإمكاننا أن ندخل معهم في معاهدات تمامًا كما هي المعاهدة التي دخل بها المسلمون معهم في ميثاق المدينة حيث أن النبي محمد ﷺ أدخلهم في مجتمع المدينة ليكون لهم ما للمجتمع الآخر من المسلمين وعليهم ما عليهم.

إن علينا أن نعرِّف العالم بأن اليهود عاشوا تمامًا كما النصارى في البلاد الإسلامية في مدى 14 قرنًا ويزيد من دون أن يسيء إليهم أحد، بل كانوا يعيشون بكل كرامتهم وعزتهم وحريتهم في الوقت الذي كانوا يضطهدون فيها في أكثر من بلد غربي.

لهذا فإننا ضد الظالم المغتصب للأرض حتى لو كان مسلمًا... فكيف لو كان يهوديًا؟

لا شرعية للمعاهدة مع إسرائيل ولكن يمكن أن نعاهد اليهود خارج نطاق ظلمهم للفلسطينيين. والله أعلم.

[يتضح من خلال جواب الشيخ آية الله محمد حسن فضل الله، على سؤال السائل، بأنه يرى أن لا سلام ولا معاهدة مع الغاصب، ولو كان مسلمًا، فكيف لو كان يهوديًا؟ لأن المعاهدة مع الغاصب كما هو الحال في فلسطين لا شرعية لها].

المبحث الرابع- موقف الفقه الإسلامي والتشريع الوضعي من معاهدات السَّلام العربية مع كيان العدو الصهيوني

فيما يلي سوف نناقش موقف الفقه الإسلامي، والتشريع الوضعي، من معاهدات السَّلام مع كيان العدو الصهيوني، لنتعرف على مدى مشروعية تلك المعاهدات في الفقه الإسلامي، والتشريع الوضعي، وسوف نتناول ذلك من خلال مطلبين اثنين، وعلى النحو الآتي:

المطلب الأول: موقف الفقه الإسلامي من معاهدات السَّلام العربية مع كيان العدو الصهيوني

المطلب الثاني: التشريع الوضعي وموقفه من معاهدات السَّلام العربية مع كيان العدو الصهيوني

المطلب الأول: موقف الفقه الإسلامي من معاهدات السَّلام العربية مع كيان العدو الصهيوني

لقد قوبلت معاهدات السَّلام مع كيان العدو الصهيوني، بموقف قوي من قبل مجاميع وأربطة فقهية عدة، وعلماء كثر مشهود لهم بالعلم والفقه، والورع أمثال الشيخ أمين التهامي، الأمين العام السابق لمنظمة المؤتمر الإسلامي (OIC) التي تضم سبعًا وخمسين دولة إسلامية، وأمثال الدكتور يوسف القرضاوي، والدكتور هبة الزحيلي، وظافر القاسمي، وإحسان الهندي، وغيرهم.

حيث دعا الجميع إلى استعمال القوة من أجل تحرير فلسطين في حال تعذر تحقيق ذلك بالوسائل السياسية السلمية، وسوف نتناول ذلك من خلال فرعين اثنين هما:

الفرع الأول: فتاوى ومناقشات حول معاهدات السَّلام العربية مع كيان العدو الصهيوني

الفرع الثاني: خلاصات فتاوى العلماء حول معاهدات السَّلام العربية مع كيان العدو الصهيوني.

الفرع الأول: فتاوى ومناقشات حول معاهدات السَّلام العربية مع كيان العدو الصهيوني

معاهدة كامب ديفيد:

فقد أشار المفكر الإسلامي الدكتور وهبة الزحيلي إلى أن الشريعة لا تسمح بوجود اليهود ككيان سياسي في فلسطين، ذلك لأنهم سلبوا جزءا غاليًا من أرض الإسلام، ولا بد من تخليص تلك الأرض من أيديهم. (الزحيلي، 1981، 16)

أمَّا ظافر القاسمي، الذي يعتقد أن الجهاد هو حرب وقائية فقط، فقد رأى أن على العالم الإسلامي أن يكون في حالة حرب مع إسرائيل؛ لأن إسرائيل احتلت أرضًا إسلامية، علاوة على ذلك يعتقد أن على المسلمين أن يكونوا في حالة حرب مع حلفاء إسرائيل، ومع كل من يمدها بالسلاح والعتاد، ويضيف قائلًا: "لا يعني هذا أنَّ علينا أن نقاتل كل من يساعدها الآن؛ بل علينا أن نعد العدة، وعندها سيدركون أن لدى المسلمين القوة والإصرار على مقاتلتهم، وسيغيرون تحالفاتهم مع إسرائيل ويسعون إلى الحفاظ على علاقات صداقة مع المسلمين، وهكذا سيوفرون علينا وعليهم ويلات الحروب". (القاسمي، 1982، 230-231)

أمَّا إحسان الهندي فيعترف "بالسلام العادل" فقط، ويرى أنه يختلف عن "سلام الذل والمهانة"، كالسَّلام مع إسرائيل، كما يرى أنه فرض على المسلمين وأنه يمنح الشرعية "لسلب أرض كاملة من أراضي دار الإسلام، ولا سيما

أرض القبلة الأولى. ويرى أيضًا "أنه لا يجوز التوقيع على سلام مع العدو الذي سلب أرضنا، وسلب عرضنا، ودنس مقدساتنا، كما هو الحال بيننا وبين إسرائيل". (الهندي، 1994، 98-99)

ويرى الهندي أيضًا أنه لو تمسك المسلمون بآيات الجهاد، لما تمَّ احتلال جزء كبير من العالم الإسلامي على يد الإمبرياليين، ولما قامت إسرائيل في قلب أراضي دار الإسلام. (الهندي، 1994، 99)

وترى ناديه مصطفى أنَّه، وبعد تفكك الإسلام المعاصر إلى دويلات، واستيلاء الأعداء على دار الإسلام، يمكن التيقن من مدى أهمية الجهاد في الحرب في مكانين، ليس المسلمون هم من استولوا على الأرض الإسلامية، في فلسطين مثلًا، ... وتقول: "استولوا اليهود أعداء الإسلام على أرض فلسطين، عاثوا فيها دمارًا، واستباحوا أهلها، ودنسوا الأماكن المقدسة فيها، وطردوا ملايين الناس من ديارهم"، واليوم (وبعد أن حققوا مبتغاه)، ها هم ينادون بالسَّلام وبوقف الحرب، وعليه تخلص ناديه مصطفى إلى القول: "طالما بقيت أرض المسلمين بأيديهم، لا مكان للسَّلام معهم حسب أي عرف أو قانون". (مصطفى، د.ت، 7/36-37).

وفي المقابل وجد من علماء المسلمين، ومن يتبوؤون مناصب عليا في الفتيا من يجيزون ذلك بدعوى سابقة الحديبية وغيرها من المبررات، أمثال مفتي جمهورية مصر، في عهد السَّادات، الشيخ جاد الحق علي جاد الحق الذي أيد اتفاقية كامب ديفيد وقاسها على سابقة الحديبية وغيرها، وبرر بعدة تبريرات، ومن هذه التبريرات ما يلي:

1- من الواجب الاستجابة لعرض العدو الذي يطلب السَّلام، حتى وإن كانت للسلمين الغلبة.
2- بدء المسلمين بالصلح جائز مادام في الأمر جلب مصلحة لهم.
3- صلح الحديبية كسابقة لسلام ثابت.
4- من الواجب استرداد الأرض الإسلامية المحتلة وأهلها المسلمين لتعود إلى رحاب الإسلام.
5- إسرائيل هي حقيقة واقعة اعترفت بها اتفاقيات سابقة، يعني بذلك اتفاقية رودس في عام 1949م.
6- مكانة اليهود الخاصة، حيث هم أهل كتاب.
7- كان توقيع السَّلام من موقع القوة لا من موقع ضعف، أي بعد نصر 4أكتوبر 1973م.

"ويرى الدكتور راغب السرجاني أن بين صلح الحديبية، ومعاهدة كامب ديفيد تشابهًا وتماثلًا كبيرًا قد يصل إلى حد التطابق ولكن للأسف تشابهًا عكسيًا؛ إذ إن المسلمين في كامب ديفيد قاموا بدور مشركي قريش في صلح الحديبية من الخسارة في نتائج المعاهدة؛ بينما جلس الصهاينة مكان الرسول ﷺ والمسلمين من حيث الفوز والظفر!..." (http://www.islamweb.net)

معاهدة أوسلو:

1- فتاوى الدكتور: يوسف القرضاوي:

الجنوح للسلم إذا جنح لها العدو: يأمر الله المسلمين في القرآن أن يستجيبوا لدعوة السلم إذا دعوا لها، ولو بعد وقوع الحرب واشتعال وقودها، قال الله تعالى: ﴿۞وَإِن جَنَحُواْ لِلسَّلۡمِ فَٱجۡنَحۡ لَهَا وَتَوَكَّلۡ عَلَى ٱللَّهِۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡعَلِيمُ ٦١﴾ وَإِن يُرِيدُوٓاْ أَن يَخۡدَعُوكَ فَإِنَّ حَسۡبَكَ ٱللَّهُۚ هُوَ ٱلَّذِيٓ أَيَّدَكَ بِنَصۡرِهِۦ وَبِٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ (الأنفال: 61، 62) حتى مع احتمال إرادة الخداع منهم، لا ينبغي أن تُرفض دعوة السلم بإطلاق، وإنما يجب أن نجنح لها كما جنحوا على أن يتم ذلك بشروطه وضوابطه الشرعية.ليس من الجنوح للسلم أن تغتصب أرضي بالسيف، ثم تفاوضني على أن أترك لك بالصلح ما أخذته مني بالسيف، وتسمي ذلك جنوحًا للسَّلم، فهذا أبعد ما يكون عن الجنوح للسَّلم، كما يفعل ذلك الصهاينة اليوم ! والشرط أن يتوافر من العدو الجنوح للسَّلم، وأن تظهر دلائل ذلك في مواقفه.

وهذا ما أطلقه الرسول ﷺ بالفعل، حين جنحت قريش إلى السَّلم يوم الحديبية، ولم يكن ذلك عن ضعف منه ﷺ ولا تقاعس من أصحابه، رضوان الله عليهم أجمعين، فقد بايعوا على الموت، ولكنه جنح للسَّلم، حين لمس من خصومه الجنوح إليها، فكان الصلح الشهير، والصلح خير كما ورد ذلك في القرآن الكريم.

2- فتاوى الشيخ ابن باز:

تبدل موقف الشيخ ابن باز من دولة إسرائيل، ومن إمكانية إبرام معاهدات سلام معها ثلاث مرات: قبل التوقيع على اتفاقيات أسلوا، وفي فترة انهيارها، ثم في فترة الانتفاضة الأولى. (1987- 1993)، أفتى الشيخ ابن باز بأن فريضة جهاد الفلسطينيين ضد "اليهود البغيضين" واجبة. وقد عبَّر عن موقفه بدعوة علنية وجهها سنة 1989م، إلى المسلمين في العالم كافة لتقديم التأييد والدعم للمجاهدين في فلسطين. (www.binbaz.org)

لكن بعد التوقيع على اتفاقية أسلو بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، كان الشيخ ابن باز من أبرز علماء الشريعة الذين دعموا اتفاقية السَّلام مع إسرائيل على أساس التفسير الشرعي، ويتضح ذلك من خلال:

- ردهُ على الدكتور القرضاوي حيث قال: (ابن باز، 1415هـ، 226/8)

رأى الشيخ يوسف القرضاوي أن ما قلته في ذلك مخالف للصواب؛ لأن اليهود غاصبون فلا يجوز الصلح معهم، إلى آخر ما ذكره فضيلته وإنني أشكر فضيلته على اهتمامه بهذا الموضوع ورغبته في إيضاح الحق الذي يعتقده، ولا شك أن الأمر في هذا الموضوع وأشباهه هو كما قال فضيلته يُرجع فيه إلى للدليل، وكل أحد يأخذ من قوله ويترك إلا الرسول ﷺ، وهذا هو الحق في جميع مسائل الخلاف؛ لقول الله عزوجل: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا﴾ (النساء: 59)، وقال سبحانه وتعالى: ﴿وَمَا ٱخۡتَلَفۡتُمۡ فِيهِ مِن شَيۡءٖ فَحُكۡمُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِۚ﴾ (الشورى: 10)، وهذه قاعدة مجمع عليها بين أهل السنة والجماعة.

ولكن ما ذكرناه في الصلح مع اليهود قد أوضحنا أدلته، وأجبنا عن أسئلة وردت إلينا في ذلك من بعض الطلبة بكلية الشريعة في جامعة الكويت، وقد نشرت هذه الأجوبة في صحيفة "المسلمون" الصادرة في يوم الجمعة 10من شعبان 1415هـ الموافق في 1995/1/20م، وفيها إيضاح لبعض ما أشكل على بعض الإخوان في ذلك.

ونقول للشيخ القرضاوي وفقه الله، وغيره من أهل العلم: إن قريشًا قد أخذت أموال المهاجرين ودورهم، كما قال الله سبحانه في سورة الحشر: ﴿لِلۡفُقَرَآءِ ٱلۡمُهَٰجِرِينَ ٱلَّذِينَ أُخۡرِجُواْ مِن دِيَٰرِهِمۡ وَأَمۡوَٰلِهِمۡ يَبۡتَغُونَ فَضۡلٗا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضۡوَٰنٗا وَيَنصُرُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓۚ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ ٨﴾ (الحشر: 8)، ومع ذلك صالح النبي ﷺ قريشًا يوم الحديبية سنة ست من الهجرة (البيهقي، 1991، 40/7)، ولم يمنع هذا الصلح ما فعلته قريش من ظلم المهاجرين في دورهم وأموالهم؛ مراعاة للمصلحة العامة التي رآها النبي ﷺ لجميع المسلمين من المهاجرين وغيرهم، ولمن يرغب الدخول في الإسلام.

ويقول أيضًا جوابًا لفضيلة الشيخ يوسف القرضاوي عن المثال الذي مثَّل به في مقاله، وهو لو أن إنسانًا غصب دار إنسان وأخرجه إلى العراء ثم صالحه على بعضها، أجاب الشيخ يوسف القرضاوي: أن هذا الصلح لا يصح وهذا غريب جدًا، بل هو خطأ محض، ولا شك أن المظلوم إذا رضي ببعض حقه، واصطلح مع الظالم في ذلك فلا حرج؛ لعجزه عن أخذ حقه كله، وما لا يدرك كله لا يترك جله، وقد قال الله عزوجل: ﴿فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ مَا ٱسۡتَطَعۡتُمۡ﴾ (التغابن: 16)، وقال سبحانه ﴿ وَٱلصُّلۡحُ خَيۡرٞ﴾ (النساء: 128)، ولا شك أن أرضا المظلوم بحجرة من داره أو حجرتين أو أكثر يسكن فيها هو وأهله، خير من بقائه في العراء.

أمَّا قوله عزوجل: ﴿فَلَا تَهِنُواْ وَتَدۡعُوٓاْ إِلَى ٱلسَّلۡمِ وَأَنتُمُ ٱلۡأَعۡلَوۡنَ وَٱللَّهُ مَعَكُمۡ وَلَن يَتِرَكُمۡ أَعۡمَٰلَكُمۡ﴾ (محمد: 35)، أي لا تدعوا إلى الصلح ابتداء (البغوي، 1997، 290/7) فهذه الآية فيما إذا كان المظلوم أقوى من الظالم وأقدر على أخذ حقه، فإنه لا يجوز له الضعف، والدعوة إلى السلم، وهو أعلى من الظالم وأقدر على أخذ حقه، أمَّا إذا كان ليس هو الأعلى في القوة الحسية فلا بأس أن يدعو إلى السَّلم كما صرح بذلك الحافظ بن كثير رحمه الله في تفسيره هذه الآية (ابن كثير، 1419هـ، 299/7)، وقد دعا النبي ﷺ إلى السَّلم يوم الحديبية؛ لما رأى أن ذلك هو الأصلح

للمسلمين والأنفع لهم، وأنه أولى من القتال، وهو عليه الصلاة والسلام القدوة الحسنة في كل ما يأتي ويذر؛ لقول الله عزوجل:﴿لَّقَدۡ كَانَ لَكُمۡ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسۡوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ (الأحزاب: 21).

ولمَّا نقضوا العهد وقدر على مقاتلتهم يوم الفتح غزاهم في عقر دارهم، وفتح الله عليه البلاد، ومكنه من رقاب أهلها حتى عفا عنهم، وتم له الفتح والنصر ولله الحمد والمنة.

فأرجوا من فضيلة الشيخ يوسف القرضاوي وغيره من إخواني أهل العلم إعادة النظر في هذا الأمر بناء على الأدلة الشرعية، لا على العاطفة والاستحسان.

وتتلخص فتوى الشيخ ابن باز رحمه الله فيما يأتي:

1- يتلخص رأي الشيخ ابن باز المبدئي في ما مفاده أن عدم توفر القدرة على هزم العدو يبرر عقد معاهدة صلح معه بحيث يصب ذلك في منفعة المسلمين ومصلحتهم (استرجاع الأرض) وهو يعتمد في هذا على سابقة الحديبية.
2- تأييد الشيخ ابن باز للتوقيع على هدنة ثابتة غير محددة الزمن إلاَّ أنه يشير على جواز نقضها عند زوال الحاجة إليها وأن لا يخرج المسلمون إلى الحرب حتى يضطروا إليها، وهذه فتوى غير مألوفة من الشيخ ابن باز حيث أن له فتوى سابقة أصدر فيها أحكامًا مختلفة في ظروف سياسية مغايرة، نص بعضها على أن الهدنة مع إسرائيل يمكنها أن تكون مؤقتة فقط إذ يجوز للمسلمين المهادنة والمصالحة لمدة محددة ومعلومة حتى يزول سبب الضعف فيقوى المسلمون بالقدر الذي يمكنهم من استرجاع الأرض (رايتر، 2014، 36)

ويرى البعض أن ما قام به الشيخ جاد الحق مفتي الديار المصرية سابقًا أثناء معاهدة، كامب ديفيد، قام به الشيخ ابن باز أيضًا لتقديم الدعم الشرعي لصنع السَّلام مع إسرائيل، وذلك تحت مظلة تبرير مصلحة المسلمين التي تعطي الحاكم الحق في إبرام الصلح مع اليهود، إذا رأى المصلحة في ذلك، وبدون رجوع للمسلمين.

[والحق أنَّه لا خلاف في اعتبار المصلحة؛ ولكنَّ الضابط في ذلك كما يقول الفقهاء هو مدى تحقق مصلحة الإسلام والمسلمين، من عقد هذه المعاهدة، بحث تتوفر شروط المصلحة ولا تتنافى مع ما هو واجب]. (ابن رشد، 2004، 150/2)، (السرخسي، 1997، 1698/5)، (الديك، 1997، 162)، (الغنيمي، 1988، 536)

الأسباب العشرة لإسقاط الاستدلال بسابقة الحديبية: (الكنبوري، 2020)

1- القيادة اليوم ليست قيادة واحدة، ولا يوجد مركزية، بل إن هذه القيادات المعتمدة ليست على قلب رجل واحد فبأي مسوغ نتحدث باسم الأمة جمعًا ونلزم المسلمين من طرف واحد
2- المسلمين في مرحلة الحديبية كانوا جسدًا واحدًا وكان التآخي التام بين المهاجرين والأنصار في المدينة الذي أدى إلى بناء دولة الرخاء والمواطنة ووثيقة المدينة مثالًا على ذلك بينما نحن اليوم نتقاتل فيما بيننا قتال العدو لعدوه، والغريم لغريمه.
3- النبي ﷺ عندما صنع السَّلام مع مشركي مكة صنعه مع دولة قائمة لها جذور تاريخية وأصول قومية ونسيج اجتماعي وثقافي موحد، وهو صنعه بوصفه ممثلًا لدولة قائمة جديدة قائمة هي دولة المدينة، وإسرائيل في عصرنا هذا ليست دولة شرعية لها جذور تاريخية، إذ لم تنشأ إلاَّ في عام 1948م، ونشأت غصبًا بتآمر من الغرب والاتحاد السوفيتي داخل الأمم المتحدة، والذين دعموا نشأتها ومدوها بالمال والعتاد، وهي ليست دولة منسجمة من حيث الطبيعة القومية لسكانها، بل هؤلاء لقطاء تم جلبهم من أصقاع العالم المختلفة.
4- صلح الحديبية لم يترتب عليه اعتراف النبي صلى الله عليه وآله وسلم، والمسلمين بدولة قريش، أو إلغاء نهائي لخيار الحرب من أجل الحصول على حقوق المسلمين أو الدفاع عن الإسلام في مواجهة الشرك بل كان صلحًا مؤقتًا ظرفيًا لحاجة محددة كما هو معروف، وهي السماح للمسلمين بدخول مكة وإقامة العمرة.

5- المسلمون في الحديبية لم يقدموا تنازلًا من أي طبيعة كانت، ما عدا رد من هرب من قريش إليهم، وتلك كانت حبة مرة ابتلعها المسلمون على مضض بينما جميع الدول التي قامت بالتطبيع تنازلت باسم فلسطين وفوق ذلك تنازلت باسم الفلسطينيين عن المطالبة بفلسطين، لكي يتبين لنا – وليت علماءنا الأجلاء ينظرون إلى هذه النكتة كما يقال:

أن السَّلام ولو كان شرعيًا فقد جر باطلًا، ومعلوم أنه لا ضرر ولا ضرار ولا يمكن جلب مصلحة تجر مضرة، وهي هنا تجريد الفلسطينيين من حقوقهم التاريخية ومصادرة هذه الحقوق والتواطؤ مع العدو الإسرائيلي على التخلي عنها، وهذا قمة الظلم.

6- أن المسلمين عندما توجهوا ناحية مكة للعمرة، بعد الرؤيا التي رآها النبي ﷺ في منامه، كانوا مستعدين لأي شيء، وعلى رأس ذلك القتال، حتى وهم جاؤوا مسالمين لا يحملون إلا السلاح الشخصي وفي أغمادها.

7- أن المسلمين في الحديبية صنعوا سلامًا مؤقتًا تحت الاضطرار لدخول مكة فقط، أي لغاية محددة، وكانوا يعملون لبناء الدولة وامتلاك القوة، فهل نستعد نحن اليوم لامتلاك القوة، وبناء دولة قوية استعدادًا لما هو قادم؟ أم أن السَّلام الذي نريده هو السَّلام النهائي الذي يعقبه الركوع والإخصاء.

8- المسلمين عندما وقعوا صلح الحديبية كانوا في موقع قوة، بدلالة أنهم كانوا مستعدين لأي خيار، وقد خاضوا معارك مع قريش مثل بدر وأحد ولأحزاب وغيرها وكان لهم شوكة قوية وقد انتصروا في أكثرها فكيف نحن اليوم؟ ما هي المعركة التي انتصرنا فيها؟ أليست حروبنا كلها هزائم؟

9- صلح الحديبية حصل في مرحلة الحرب بين الطرفين، فكان هدنة بينهما، ومما جاء في نصه "ويكف بعضهم عن بعض..."

10- كان المسلمون مستعدين للحرب في حال تم خرق المعاهدة من الجانب الاخر، وهو ما حصل فعلًا وأدى إلى فتح مكة، بعد أن خرقت قريش الصلح فكيف نحن اليوم؟ وكم خرقت إسرائيل المعاهدات مع مصر والأردن في العقود الماضية؟.

والفرع الثاني: خلاصات فتاوى العلماء حول معاهدات السَّلام مع كيان العدو الصهيوني

لقد أصدر علماء المسلمين في شتى بقاع العالم عددًا كبيرًا من الفتاوى فيما يتعلق بمعاهدات السَّلام مع كيان العدو الصهيوني، وذلك في منابر عدة ووسائل مختلفة، منها الفردية، ومنها الجماعية، عبر المجاميع والأربطة، والهيئات العلمية والفقهية، وسوف تقتصر هنا على ذكر بعضها، ولأكثر من جهة فقهية، وذلك على النحو الآتي:

أولًا: رابطة علماء فلسطين

أصدرت رابطة علماء فلسطين بتاريخ 2007/1/25م، فتوى بتحريم التنازل عن حق عودة الشعب الفلسطيني إلى أرضه فلسطين:

مُعَلِلين ذلك بأنه يعني التنازل عن ملكية المسلمين للأرض وتبعيتها للوقف الإسلامي، وقالوا:(فإذا كان بيع الأراضي المقدسة في بلاد الشام لغير المسلمين لا يجوز ويحرمه الشارع الحكيم، وقد سبق أن أفتى علماء المسلمين في جميع أنحاء المعمورة بتحريم من فعله وكفروا من اعتقد حله؛ فكيف بمن تنازل عن الأرض عبر التنازل عن حق عودة شعبنا الفلسطيني المسلم إلى أرضه المقدسة.

فلا يحق لأحد – مهما كان موقعه – أن يتنازل أو يبيع شيئًا منها، وإن فعله فهو مردود عليه.

وقد ختموا فتواهم بقولهم: "وعليه فإننا في رابطة علماء فلسطين ومن خلال هذا المؤتمر نؤكد على أن حق المسلمين في فلسطين التاريخية كاملة، حق مقدس ثابت لا يملك أحد التنازل عنه، ولا تُسقطه معاهدة، ولا وثيقة، ولا وعد، ولا يجوز الصلح عليه، ولا على أي جزء منه..." (www.rapeta.ps)

ثانيًا: فتاوى علماء الأزهر عام 1947م

فقد أفتوا بوجوب الجهاد لإنقاذ فلسطين وحماية المسجد الأقصى؛ حيث قام علماء الأزهر بتوجيه ندائهم إلى أبناء الإسلام بوجوب الجهاد لإنقاذ فلسطين وحماية الأقصى (الحمد، 2009)، وذلك بعد قرار تقسيم فلسطين الذي وافقت عليه الجمعية العمومية للأمم المتحدة في 1947/11/29م، والذي يقضي بإقامة دولة يهودية وأخرى فلسطينية على أرض فلسطين، وهو القرار الذي يعد اليوم أساسًا لما يسمى بقرارات (الشرعية الدولية) فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية.

وقد وقع على هذه الفتوى (26) عالمًا من علماء الأزهر، كان منهم: الشيخ محمد حسنين مخلوف، والشيخ عبد المجيد سليم، والشيخ محمود شلتوت، والشيخ محمد دراز، وغيرهم من أهل العلم والفضل والدين. (www.rapeta.ps).

ومما جاء في هذه الفتوى:(إن قرار هيئة الأمم المتحدة قرار من هيئة لا تملكه، وهو قرار باطل جائر ليس له نصيب من الحق والعدالة؛ ففلسطين ملك العرب والمسلمين بذلوا فيها النفوس الغالية والدماء الزكية، ولا يحق لأحد كائنًا من كان أن ينازعهم فيها أو يمزقها). (www.rapeta.ps).

ثالثًا: فتوى من الشيخ عبد الرحمن عبد الخالق:

صدرت فتوى وبيان من الشيخ عبد الرحمن عبد الخالق حول عقد معاهدات الصلح والسَّلام مع اليهود وموقف المسلم منها، وتكلم فيها عن عداوة اليهود للمسلمين وكيدهم ومكرهم، ثم ذكر خطورة هذه المعاهدات التي اتفق فيها بعض المسؤولين عن السلطة مع اليهود في وقت سابق، وكان ملخص الفتوى:

أن معاهدات الصلح الدائم مع اليهود تقوم على شروط باطلة منها:

- وضع الحرب إلى الأبد بين المسلمين واليهود شرط باطل لأنه لا يمكن إزالة أسباب العداوة بين المسلمين واليهود وهذا ما سرح به القرآن الكريم.
- أن هذه المعاهدة أبرمت من غير مشورة من المسلمين وكل عقد يهم المسلمين إذا أبرم من غير رضى فهو عقد باطل.

ثم أكد الشيخ أنَّ هذه المعاهدات ستُفسد دنيا المسلمين وليس دينهم فقط، ثم تطرق الشيخ إلى الخسائر التي تحيق بالمسلمين من وراء هذه المعاهدة، واختتم الفتوى بأن الواجب على المسلمين اعتقاد بطلانها وأن هذه المعاهدات لا تلزمهم، بل ينبغي العمل على إسقاطها ووجوب تجميع الأمة للقضاء على علو اليهود في الأرض. (saaid.org)

[وأخيرًا أقول أنَّ فتاوى العلماء في مسألة السَّلام مع كيان العدو الصهيوني كثيرة إلاَّ أنني لم أنقل منها إلاَّ ما تقوم به الحجة، ويتبين به الحق، ويكون دليلًا كافيًا، لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد].

المطلب الثاني: التشريع الوضعي وموقفه من معاهدات السَّلام مع كيان العدو الصهيوني

المواقف العربية الرسمية:

هناك ثلاث دول عربية اعترفت سابقًا بإسرائيل، وهي(مصر، والأردن، وموريتانيا)، وهناك دول أخرى كانت لها علاقة دبلوماسية بإسرائيل قبل اندلاع الانتفاضة الثانية، كالمغرب وتونس، بالإضافة إلى دول أخرى كانت لها علاقات اقتصادية بإسرائيل مثل قطر وسلطنة عُمَان.

وفي عام 2002م، تقدمت الدول العربية المشاركة في قمة بيروت بمبادرة السَّلام، وهي مبادرة هدفها إنشاء دولة فلسطينية معترف بها دوليًا على حدود 1967م، مقابل تطبيع العلاقات بين الدول العربية وإسرائيل.

وفي شهر أكتوبر تشرين الأول عام 2018م، طفت على الساحة العربية، زيارات من قبل قيادات إسرائيلية وفرق رياضية؛ بالإضافة إلى زيارة رئيس الوزراء الإسرائيلي لـ عُمَّان في 26 أكتوبر 2018م، وفي نفس الشهر من العام نفسه، احتفت الإمارات بفوز لاعب إسرائيلي بالذهبية، وزارت وزيرة الثقافة والرياضة الإسرائيلية (ميري ريغيف) دولة الإمارات لحضور مباريات جودو، وشارك فريق إسرائيلي في بطولة دولية للجمباز في قطر، إضافة إلى التلميحات التي أطلقها رئيس أركان الجيش الإسرائيلي، الجنرال غادي إيزينكوت، بإمكانية التعاون بين إسرائيل ودول أخرى عربية من أجل الحد من النفوذ الإيراني في منطقة الشرق الأوسط.

ومؤخرًا في 13 أغسطس 2020م، أقدمت دولة الإمارات المتحدة العربية، على التطبيع مع إسرائيل وبشكل علني، وتبعتها مملكة البحرين على التطبيع مع كيان العدو الصهيوني، وتبعتهما جمهورية السودان والمملكة المغربية، وحسب بعض المراقبين فإن خمسة عشر نظاماً عربيًا يقيمون علاقة بشكل ما مع إسرائيل، ولعل هذه الأنظمة أصبحت ترى في القضية الفلسطينية عبئًا يجب إنهاء ملفه بأي شكل كان، لكن لا تزال تشريعاتها الداخلية تتمسك بالقضية الفلسطينية كقضية أم. (fikercenter.com) بتصرف.

دعوات عربية لسن قانون يجرم التطبيع:

الجدير بالذكر أنه وإن كانت موجات التطبيع تأخذ الطابع الرسمي، إلاَّ أنَّ الشعوب تظل رافضة لهذا الخيار، وكثيرًا ما تعبر عن رفضها له من خلال مظاهرات أو مسيرات احتجاجية، مما يؤدي إلى تلاشي الموجة وعودتها إلى مربع الصفر، لكن الشعوب العربية ونتيجة لتداعيات الموجة المناهضة للربيع العربي انشغلت بأحداثها الداخلية، وهذه الأحداث ولدت حالة من المنافسة للقضية الفلسطينية التي وصفت بأم القضايا العربية.

ومع هذا فلا تزال الساحة العربية تشهد دعوات رفض للتطبيع، ومن المتوقع أن تشهد الساحة العربية موجات احتجاجات رافضة، حيث دعا الأمين العام المساعد للاتحاد العام التونسي للشغل، سامي الطاهري في وقت سابق القوى الاجتماعية والأحزاب الوطنية في تونس إلى السعي من أجل سن قانون يجرم التطبيع مع إسرائيل.

وفي الكويت جدد عدد من نواب مجلس الأمة تأكيدهم رفض التطبيع مع الكيان الصهيوني، مشيدين بمواقف الكويت الثابتة تجاه عدم التطبيع، وبمواقفها ضد الكيان الصهيوني الملطخة يده بدماء الأطفال والنساء وشهداء فلسطين، معتبرين التطبيع جريمة شرعية وأخلاقية وإنسانية وقانونية.

وكما أن هناك أصواتًا شعبية ترفض التطبيع، ستظل أخرى تخشى من المجاهرة برفضه خشية مخالفة توجهات حكوماتهم. (fikercenter.com)

الموقف الفلسطيني:

تتمسك السلطة الفلسطينية بمطلب إقامة دولة فلسطينية كاملة السيادة، وأظهرت خلال السنوات الماضية مرونة كبيرة تجاه قضايا الصراع الأساسية، ومع ذلك رفضت إسرائيل جميع مقترحات السَّلام المقدمة، وعملت بشكل واضح على تقويض أركان السلطة الفلسطينية، ومؤسساتها، وخاصة في مدينة القدس التي صعَّدت إسرائيل مؤخرًا من حربها على وجود السلطة فيها.

في المقابل تصر حركة حماس على رفض كل أشكال التطبيع مع إسرائيل، وترى أن "التطبيع مع إسرائيل خيانة لشعوب الأمة وقيمها وأخلاقها، وغدر بتضحيات الشعب الفلسطيني"، كما جاء على لسان رئيس الحركة في الخارج ماهر صلاح. (fikercenter.com)

إسرائيل والمجتمع الدولي:

على الرغم من مرور سبعين عامًا تقريبًا على تأسيس كيان الاحتلال الإسرائيلي، وما زالت مشروعيته غير مكتملة على المستوى الإقليمي، إذ لا تعترف به سوى ثلاث دول عربية هي: مصر 1979م، والأردن 1994م، وكذلك موريتانيا التي اعترفت به رسمياً عام 1999م، بالإضافة إلى الدول المطبعة مؤخرًا، وهي (الإمارات والبحرين والسودان والمملكة المغربية)، والجدير ذكره أنَّ علاقة الاحتلال مع بعض الدول العربية اقتصرت على مستوى ممثليات اقتصادية وتجارية. وقد تعرضت العلاقات لسحب السفراء ووقف الممثليات عند تصعيد الاحتلال للعنف.

مؤخراً استطاعت حكومة الاحتلال استثمار حالات الصراعات التي تمر بها بعض الدول العربية، وتعدد مصادر التهديد، وحاجة بعض القيادات العربية إلى الدعم الغربي، في تكثيف التواصل معها، وتعمد المجاهرة بتلك العلاقات، والظهور بصورة الحليف الحريص على دول المنطقة والقادر على مواجهة الخطر الإيراني.

حاليًا تعترف بإسرائيل 157 دولة عضوًا في الأمم المتحدة، ولا ترى هذه الدول غضاضة في التعامل مع إسرائيل، في حين أن هناك 32 دولة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لا تعترف بإسرائيل رسميًّا، بما يعني أن بعض هذه الدول قد ترتبط بتعامل غير رسمي مع إسرائيل.

أمَّا الموقف الإسرائيلي:

فظاهريًّا مستمر في تبني خيار (حل الدولتين)، وعمليًا يسعى لعرقلة أي محاولات تسوية خارج إطار اعتراضاتها الأربعة: (لا لعودة اللاجئين، لا لتفكيك الاستيطان، لا للقدس الشرقية عاصمة للدولة الفلسطينية المستقبلية، لا لدولة فلسطينية كاملة السيادة)، وتطبيق قانون الدولة اليهودية الذي أقرته مؤخرًا يعرض من تبقى من الفلسطينيين داخل أراضي 1948م، للتشريد، وهذا ما يفسر عرقلة إسرائيل لخيارات السَّلام العربية، وترسيخ سياسة فرض الأمر الواقع. ومن ثم فالاحتلال الإسرائيلي يريد أن يحصل على التطبيع دون أي مقابل لحساب قيام الدولة الفلسطينية. (fikercenter.com) بتصرف.

الخاتمة.

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسَّلام على سيدنا محمَّد وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا.

أما بعد:

فمن خلال بحثنا "مدى مشروعية معاهدات السَّلام العربية، في الشريعة الإسلامية والتشريع الوضعي" توصلنا إلى عدة نتائج، مشفوعة ببعض التوصيات والمقترحات، وذلك على النحو الآتي:

أولًا- النتائج:

وتتلخص أهم النتائج التي انتهيت إليها من خلال البحث فيما يأتي:

1- المعاهدات السلمية من حيث الأصل مشروعة وجائزة، وتجب عند الضرورة الملجئة لعقدها.
2- مصلحة الإسلام والمسلمين، هي مناط مشروعية المعاهدات السلمية، والمصلحة تشمل كل ما يعود بالنفع أو يدفع الشر.
3- جواز عقد المعاهدات السلمية، لأي مدة تحقق المصلحة للإسلام والمسلمين.
4- لا يجوز أبدًا الالتزام بمعاهدة التصالح مع اليهود؛ لأنها تضمنت شروطًا لا يقرها الشرع؛ حيث تضمنت اعترافًا به، وباغتصابه لأرض المسلمين ومقدساتهم، واحتلاله لأرضهم بعد إخراجهم منها عنوة بقوة السلاح.

5- حرمة التطبيع مع كيان العدو الصهيوني، بكافة صورة وأشكاله؛ حيث يتعذر قياسه على سابقة الحديبية، لأنه مغتصب لأرض ليست ملكه.

6- يجوز للجماعات الإسلامية المجاهدة أن تنسق فيما بينها، لتخرج بموقف موحد تجاه العدو؛ سواء كان استمرار الجهاد، أو عقد معاهدة سلمية مؤقتة لمصلحة راجحة تقتضيها الظروف، دون الالتزام برأي الحاكم الموالي للعدو، لما في مشاورته من مضرة قد تنزل بالمسلمين.

7- ليس هناك ما يمنع من قيام الدول بالاعتراض لاحقًا على أي بند من بنود أي معاهدة سلمية تم عقدها والتصديق عليها سابقًا، وذلك من خلال التحكيم؛ حيث أنَّ منهجية التحكيم معمول بها في الشريعة الإسلامية.

8- لا تزال سلطة الكيان الصهيوني سلطة أمر واقع ناقصة الشرعية، لولا عمالة وتخاذل بعض الدول العربية المؤثرة.

9- لا يحق لأحد – مهما كان موقعه – أن يتنازل أو يبيع شبرًا واحدًا من بلاد المسلمين، وإن فعله فهو مردود عليه.

10- وجوب الجهاد لإنقاذ فلسطين وحماية المسجد الأقصى؛ بناء على ما أفتى به كثير من فقهاء وعلماء المسلمين، منهم علماء الأزهر الشريف؛ حيث وجهوا ندائهم إلى أبناء الإسلام بوجوب الجهاد لإنقاذ فلسطين وحماية الأقصى.

11- دور حركة حماس الفَّعال والمحوري في الدفاع عن الأرض والعرض من خلال التصدي للعدو الصهيوني، وإحباط مخططاته، ودعم القضية الفلسطينية، واستقطاب مؤيدين لها.

التوصيات والمقترحات.

بعد النظر في معاهدات السَّلام العربية مع كيان العدو الصهيوني، وما قد تشكله تلك المعاهدات من خطر بالغ على القضية الفلسطينية، فإن الباحث خرج بمجموعة توصيات وهي على النحو الآتي:

1. أن يأخذ هذا الموضوع عناية بالغة من قبل الباحثين، لما له من أهمية كبرى، لبيان الأحكام الشرعية المتعلقة به.
2. أوصي بعقد المؤتمرات العلمية والأيام الدراسية، التي تتناول دراسة معاهدات السَّلام مع كيان العدو الصهيوني، ومدى مشروعيتها في الشريعة الإسلامية، والتشريع الوضعي.
3. بيان موقف الفقه الإسلامي من معاهدات السَّلام العربية المنعقدة مع كيان العدو الصهيوني، وبيان آثارها الكارثية، على أمتنا العربية والإسلامية عامة، والقضية الفلسطينية بشكل خاص.
4. العمل الجاد على إنهاء معاهدات السّلام التي تم عقدها مع كيان العدو الصهيوني، وذلك من خلال استصدار قانون داخلي، يجرم مصالحة العدو الصهيوني، ومن ثمَّ الارتكاز على ذلك والتوجيه إلى الأمم المتحدة لنقض تلك المعاهدات.
5. ضرورة الاهتمام بقضية الشعب الفلسطيني، كقضية رئيسية، وذلك من خلال تفعيل دور جامعة الدول العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، للقيام بمسؤولياتهما تجاه الشعب الفلسطيني، وقضيته العادلة.
6. توثيق جرائم الحرب والإبادة التي ارتكبها ويرتكبها كيان العدو الصهيوني ضد الشعب الفلسطيني الأعزل، والاستناد عليها في إبطال معاهدات السَّلام، وذلك من خلال رفعها إلى المنظمات الدولية، المعنية بحقوق الإنسان، للضغط على الأمم المتحدة، والمجتمع الدولي، وذلك بالتنسيق مع بعض الدول العربية، التي مازالت متمسكة بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، وإقامة دولته المشروعة وعاصمتها القدس الشريف.
7. أن يحرص المسلمون إذا عقدوا معاهدة سلمية أن تكون بالحد الأدنى من الوقت المتوقع لتغير حالهم من خلاله إلى الأفضل، حتى لا يقع المسلمون أسرى للمدة الطويلة في المعاهدة؛ ويكون التجديد إذا كان هناك ثمَّ مصلحة.

وأخيرًا تلك هي أهم النتائج والتوصيات التي توصلت إليها في هذه الدراسة سائلًا المولى عزوجل أن أكون قد وفقت في هذه الدراسة التي بذلت فيها كل ما أستطيعه من جهد وتحريت ما استطعت إلى ذلك سبيلًا، فإن وفقت فذلك بفضل من الله عزوجل، وإن أخطأت فمن نفسي والشيطان.

والحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

المصادر والمراجع

- **أولًا- القرآن الكريم.**

1- ابن باز: عبد العزيز بن عبد الله بن باز (.....)، مجموع فتاوى ابن باز، أشرف على جمعه وطبعه: محمد بن سعد الشويعر.

2- ابن رشد: محمد بن أحمد بن محمد القرطبي الأندلسي (1997)، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، دار الحديث – القاهرة، الطبعة: بدون ذكر الطبعة، تاريخ النشر: 1425هـ- 2004 م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى.

3- ابن فارس: أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (1979)، معجم مقاييس اللغة، المحقق: عبد السلام محمد هارون، ، الناشر: دار الفكر.

4- ابن كثير: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (1419هـ) تفسير القرآن العظيم، المحقق: محمد حسين شمس الدين، الناشر: دار الكتب العلمية، منشورات محمد علي بيضون- بيروت، الطبعة: الأولى.

5- ابن منظور: محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري (د.ت)، لسان العرب، الطبعة الأولى، تحقيق: عبد الله علي الكبير، ومحمد أحمد حسب الله، وهاشم محمد الشاذلي. دار المعارف، القاهرة، بدون ذكر الطبعة.

6- الأصفهاني: الراغب الأصفهاني (د.ت) المفردات في غريب القرآن، الناشر: مكتبة نزار مصطفى الباز.

7- البغوي: أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي (1997)، معالم التنزيل، المحقق، حققه وخرج أحاديثه محمد عبد الله النمر- عثمان جمعة ضميرية- سليمان مسلم الحرش، الناشر: دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة: الرابعة.

8- بن أبي القاسم: محمد بن يوسف (1398هـ)، التاج والإكليل شرح مختصر خليل، الطبعة الثانية، دار الفكر، بيروت- لبنان.

9- البهوتي: منصور بن يونس بن إدريس البهوتي (2000)، كشاف القناع عن متن الإقناع، تحقيق: محمد أمين الضناوي، علم الكتب للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى.

10- البيهقي: أحمد بن الحسين (1991)، معرفة السنن والآثار، المحقق: عبد المعطي أمين قلعجي، دار النشر: جامعة الدراسات الإسلامية + دار والوعي + دار قتيبة، البلد: كراتشي بباكستان + حلب + دمشق، الطبعة الأولى.

11- الجرجاني: علي بن محمد(1405هـ) التعريفات، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1

12- الحطاب: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن الطرابلسي المغربي (1992)، مواهب الجليل في شرح مختصر خليل، دار الفكر، الطبعة: الثالثة.

13- الخرشي: محمد بن عبد الله المالكي (د.ت) شرح مختصر خليل، دار الفكر، بيروت، لبنان، بدون ذكر رقم الطبعة.

14- الديك: محمود إبراهيم أحمد (1997)، المعاهدات في الشريعة الإسلامية والقانون الدولي العام، دار الفرقان للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية.

15- الرحيباني: مصطفى السيوطي (د.ت)، مطالب أولي النهى في غاية المنتهى، المكتب الإسلامي، دمشق، بدون ذكر الطبعة.

16- الرملي: شمس الدين محمد بن أبي العباس أحمد بن حمزة ابن شهاب الدين الشهير بالشافعي الصغير (1984)، نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، دار الفكر، بيروت، لبنان.

17- الزحيلي: وهبة الزحيلي، العلاقات الدولية، مقارنة بالقانون الدولي الحديث، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى.

18- الزركلي: محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي(2002)، الأعلام، الطبعة الخامسة عشر، دار العلم للملايين، بيروت.

19- السرخسي: شمس الدين محمد بن أحمد بن أبي سهل (1997)، شرح السير الكبير، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافع، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى.

20- السمرقندي: محمد بن أحمد بن أبي أحمد، أبو بكر علاء الدين السمرقندي (1994)، تحفة الفقهاء، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الثانية.

21- شهاب: مفيد محمود شهاب (1995)، معاهدة السلام الأردنية، عرض وتعليق أكاديمية شرطة دبي، مجلة الأمن والقانون، مجلد 3، عدد 2.
22- الشيباني: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني(2001)، مسند الإمام أحمد بن حنبل، المحقق: شعيب الأرنؤوط – عادل مرشد زآخرون، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى.
23- عبد الراشد: باسل محمد (2018)، معاهدات السلام الأردنية لعام 1994م، دراسة في دوافعها ومضامينها السياسية والاقتصادية، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط.
24- عليش: محمد بن أحمد بن محمد (1989)، منح الجليل شرح مختصر خليل، دار الفكر، بيروت – لبنان، بدون طبعة.
25- عيتاني: مريم عيتاني (2007)، صراع الصلاحيات بين فتح وحماس في إدارة السلطة الفلسطينية، الطبعة الأولى، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت – لبنان.
26- الغنيمي: محمد طلعت (1988)، قانون السلام في الإسلام دراسة مقارنة، مكتبة المعارف، الإسكندرية.
27- الفراهيدي: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد (1424ه)، العين، ترتيب وتحقيق: عبد الحميد هنداوي: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى.
28- فهمي: إسماعيل فهمي (2006)، "التفاوض من أجل السلام في الشرق الأوسط"، دار الشروق.
29- القاسمي: ظافر (1982)، الجهاد والحقوق الدولية العامة في الإسلام، دار العلم للملايين.
30- المصري: خميس عمر خميس المصري (2014)، المعاهدات السلمية في ضوء الواقع المعاصر (دراسة فقهية مقارنة)، أطروحة لاستكمال درجة الماجستير في الفقه المقارن كلية الشريعة والقانون في الجامعة الإسلامية – غزة.
31- مصطفى: نادية محمود(1993)، العلاقات الدولية في التاريخ الإسلامي، القاهرة.
32- معهد القدس للدراسات الإسرائيلية (2014)، فتاوى في موضوع السلام مع إسرائيل.
33- مؤسسة الدراسات الفلسطينية (1978)، اتفاق كامب ديفيد وأخطاره، عرض وثائقي، لبنان- بيروت، مكتبة فلسطين للكتب المصورة، المقدمة، الطبعة الأولى.
34- مؤسسة الدراسات الفلسطينية (1994)، وثائق معاهدات السلام الأردنية – الإسرائيلية، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد الخامس.
35- الموصلي: عبد الله بن محمود بن مودود الحنفي (د.ت)، الاختيار لتعليل المختار، علق عليه فضيلة الشيخ محمود أبو دقيقة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، بدون ذكر الطبعة.
36- الهندي: إحسان (1994)، الإسلام والقانون الدولي، الطبعة الثانية، دمشق: طلاس\
37- هيئة التحرير (1994)، معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية... ردات فعل وتحليلات، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، "مجلة الدراسات الفلسطينية، لبنان، " مجلد 1، عدد 20.
38- وثيقة الأسرى، التي تشمل ضمنًا على مبادرة السلام العربية (في البند 4 "القرارات الشرعية العربية).

المراجع الأجنبية:

1- poded: Thomas Friedman' "An Intriguing Signal From the Saudi Crown. Prince" "NY Tumes.17.2.2002.
2- Text: 1993 Declaration of principles " 3- Meital, Yoram. Egypt's Struggle For peace: Continuity and Change, 1967-1977.

المواقع الإلكترونية:

1- أبو مازن (2006)، الهدنة التي تقترحها حماس احتيال على الشعب، 23كانون أول 2006م، موقع صحيفة هارتس، http://www.haaretz.com
2- احتجاجات واسعة في المغرب ضد التطبيع مع الاحتلال، الأحد 12/25/ 2022م https://www.egyptwindow.net/article/4865740
3- أخبار عربية ودولية أخبار الوطن العربي، 2015/10/16م، https://www.arab48.com
4- بوابة الهدف الإخبارية (2022)، ذكرى توقيع اتفاقية كامب ديفيد، 3/8/ 2022م، hadef news. Ps/post،
5- الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، ذكرى توقيع اتفاقية كامب ديفيد، https://pflp-lb.org/news 17L9L2022

6- الحمد، خبَّاب بن مروان (2009)، خلاصات من فتاوى العلماء حول القضية الفلسطينية، 2009/7/10م، صيد الفوائد، http://saaid.org/Doat/khabab/45.htm

7- رابطة علماء فلسطين، فتوى بتحريم التنازل عن حق العودة، 2021/5/21م، http://www.rapeta.ps/Rapta/ar/?page=news&portal=mn&id=99

8- السرجاني: راغب الحنفي راغب السرجاني، السيرة النبوية، مصدر الكتاب: دروس صوتية قام بتفريغها موقع الشبكة الإسلامية: http://www.islamweb.net

9- شيماء طه، مفهوم السلام، 15 أغسطس 2020م https://www.almrsal.com/post/933479.

10- الطناني، وصال الطناني (2021)، التطبيع العربي الإسرائيلي وآثاره على مستقبل القضية الفلسطينية، منشور على الموقع الالكتروني: -https://www.orsam.org.tr/ar/arap-israil

11- عردوم، أحمد عيسى علي (2017)، دور حركة حماس في المقاومة الفلسطينية 2011م – 2016م، المركز الديمقراطي العربي، بتاريخ 19 ابريل 2017م، https://democraticac.de/?p=45748

12- عصفور، حسن (1993)، اتفاقية أسلو الإيجابيات والسلبيات، https://www.amad.ps/ar/post/138199

13- قطع العلاقات.. سوابق عربية تحفظها الذاكرة، 2017/6/5م، https://www.lebanon24.com/news/misc/319657/

14- الكنبوري، إدريس الكنبوري (2020)، الأسباب العشرة لإسقاط الاستدلال بالحديبية لتسويغ التطبيع، انظر موقع ريم آفريك، بتاريخ 2020/12/25م، https://rimafric.info/node/5410

15- مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات (2019) التطبيع-العربي-مع-الكيان-الإسرائيلي إلى أين؟ https://fikercenter.com/2019/01/24

16- معجم المعاني الجامع، https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/2010-2023

17- موقع مجلة بنداز- نص الفتوى: http:/www.binbaz.org

18- موقع أخبار إم إس إن: 2006م، http://news.msn.co.il/news/StatepoliticalMilitary/Military/2oo6

19- موقع: رابطة علماء فلسطين، فتوى بتحريم التنازل عن حق العودة، 2021/5/21م، http://www.rapeta.ps/Rapta/ar/?page=news &portal=mn&id=99

20- موقع: مجلة جامعة الدول العربية http://www.arableagueonline.org/las/plcture>lPdf-3-2009-29nyriued/ gallery -